



PROVISIONAL

A/38/PV.95  
24 January 1984

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والتسعين

المعقودة بالمقر في نيويورك ،  
يوم الثلاثاء ، ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥ / ٠٠

( بنما )	السيد ايويكا	: الرئيس
( نيبال )	السيد بهات ( نائب الرئيس )	: ثم
( فنزويلا )	السيدة كورونيل دي رودريغز ( نائبة الرئيس )	: ثم

الحالة في الشرق الاوسط [ ٣٤ ] (تابع) :

( أ ) تقرير الأمين العام ؛

( ب ) مشاريع القرارات .

مسألة فلسطين [ ٣٣ ] (تابع) :

( أ ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64506/A

- (ب) تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ؛
- (ج) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ؛
- (د) تقرير الأمين العام ؛
- (هـ) مشاريع القرارات ؛
- (و) تقرير اللجنة الخامسة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)الحالة في الشرق الأوسط :( أ ) تقرير الأمين العام (A/38/458-S/16015)( ب ) مشاريع القرارات A/38/L.43 الى A/38/L.46

السيد محمد (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي اتحدث فيها في الجمعية العامة، فاني أود أن أتقدم لكم بتهنئة خالصة لانتخابكم بالا جماع رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . واننا على ثقة بأن هذه الدورة الحالية سوف تكفل أعمالها بالنجاح بفضل مهارتكم الدبلوماسية المعروفة وتفانيكم في خدمة الأمم المتحدة .

مرة أخرى، كما كان الحال في الأعوام السابقة، فان الأمم المتحدة تتصدى لمعالجة الحالة في الشرق الأوسط . ان قضية فلسطين، وهي جوهر مشكلة الشرق الأوسط، لا تزال حتى الآن بعيدة عن أن يتحقق لها حل عادل ومنصف وشامل . ومن جراء ذلك، فسان الموقف في الشرق الأوسط لا يزال ملتهبا كما كان من قبل، ويستمر في تشكيل تهديد خطير للمسلم والأمن الدوليين رغم العديد من القرارات والمقررات والتوصيات التي اعتمدت من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة .

ان التطورات الأخيرة في الاقليم، وبخاصة النزاع العسكري الجارى، كانت محل اهتمام بلادى . ان وفد بلادى ينظر بقلق بالغ الى العدوان الاسرائيلي المستمر ضد الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة . لقد حان الوقت كي تدرك اسرائيل أن حل قضية الشرق الأوسط يمكن تحقيقه من خلال التسوية التفاوضية فقط، وليس من خلال قوة السلاح . ان العدوان من جانب اسرائيل لن يؤدي إلا الى تفاقم التوتر في الاقليم . ان الغزو الذي قامت به اسرائيل عام ١٩٨٢ ضد لبنان يوضح بجلاء عمق محاولات التوصل الى

حل عسكري لمشكلة الشرق الأوسط . ونحن مضطرون الى أن ندين هذا اللجوء الى القوة لنفس الأسباب التي ادان بها العالم المحرقة التي تعرض لها اليهود على أيدي النازيين . وكتيجة مباشرة للغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ، فان لدينا الآن ظاهرة جديدة وخطيرة في مشكلة الشرق الأوسط واعني بذلك الاقحام المباشر للدول العظمى في الشرق الأوسط . ان اقحام ما يسمى بالقوة المتعددة الجنسيات قد ادى الى تفاقم المأساة في الشرق الأوسط وتعاقد حدة التوتر هناك اليوم . ونحن نشجب وجود هذه القوة وندعو الى انسحابها . كما ندعو الى اعادة الدور المشروع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . ان النزاع الذي نشب مؤخرا فيما بين الأشقاء الفلسطينيين في طرابلس بلبنان ، والذي يتقاتل فيه هؤلاء الأشقاء ، أمر يؤسف له غاية الأسف ، فهو يقوض تماما كفاح الفلسطينيين العادل . ومع ذلك فاننا نكرر دعونا المستمر للكفاح المشروع للفلسطينيين من أجل وطنهم . ونحن ندعو جميع الفلسطينيين الى حل مشاكلهم الداخلية بالوسائل السلمية والديمقراطية . ويوضح من نتيجة المأساة الأخيرة أن مثل هذا النزاع بين الأشقاء لا يمكن أن يحقق سوى مآرب اسرائيل ومن يدعمونها وذلك باعطائهم المزيد من الذرائع لتصعيد التوتر في الشرق الأوسط كما يفعلون الآن .

وتتمثل نتيجة النزاع الفلسطيني الداخلي في أن السيد عرفات يضطر الآن الى أن ينسحب هو وقواته من لبنان . ان عرض الأمم المتحدة للمساعدة هو عرض سليم يستحق الثناء . لانه يوفر الحماية للفلسطينيين ، ولكننا نلاحظ مع الأسف التصميم الواضح لحكومة اسرائيل على الحيلولة دون منح منظمة التحرير الفلسطينية حق المرور الآمن للخروج من لبنان ، ونعلن ادانتنا لهذا التصميم . وينبغي ان تضغط الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على اسرائيل ومن يدعمونها لضمان تأمين خروج عرفات ورجاله من لبنان .

ووفد بلادى يدين بالمثل تصعيد التوتر في لبنان عن طريق السلسلة الأخيرة من القصف الجوى هناك التي يزعم أنها ضربات انتقامية . وليست هناك حكمة في التهديد بالثأر العسكرى أو اللجوء اليه . ان استخدام القوة العسكرية لا يعد حلا لمشكلة الشرق الأوسط . ونحن ننظر بقلق بالغ أيضا الى ابرام ما يسمى بالتحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل . ان هذا التحالف غير المقدس لن تكون نتيجته الا زيادة غطرسة اسرائيل وتعنتها ازاء قضية الشرق الأوسط .

لقد حان الوقت للبحث عن بديل لنهج الدولة العظمى ولفرض حل في الشرق الأوسط . ولقد حان الوقت أيضا لنبذ الخيار العسكرى ، نظرا لأن القوة لا تشمل الحل . وقد آن الأوان لمواجهة تحدى السلم - السلم الشامل العادل والمنصف والدائم الذى يمكن أن يتحقق تحت رعاية الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى يلاحظ بارتياح عظيم وبأمل كبير المؤتمر الدولي الأخير المعني بقضية فلسطين الذى عقد في جنيف . ويدعو تقرير ذلك المؤتمر ، ضمن أمور أخرى ، الى عقد مؤتمر دولي للأمم المتحدة بشأن مشكلة الشرق الأوسط . وهذا المؤتمر ينبغي أن يتضمن الفلسطينيين أنفسهم والأطراف المهتمة الأخرى والدولتين العظميين الرئيسيتين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

ويرى وفد بلادى أنه لكي ينجح هذا المؤتمر الدولي يجب أن يقوم على أساس الاطار التالي :

- أولا ، تنفيذ جميع قرارات ومقررات وتوصيات الأمم المتحدة ؛
- ثانيا ، انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان ؛
- ثالثا ، الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ؛
- رابعا ، الممارسة السيادية من جانب شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، وحقه في العودة الى دياره واقامة دولة مستقلة في فلسطين ؛

خامسا ، حق منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، في الاشتراك على قدم المساواة في المؤتمر الدولي للأمم المتحدة الذي يستهدف التوصل الى حل عادل ودائم لقضية الشرق الأوسط ؛

سادسا ، الاعتراف بالسيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول في المنطقة وحققها في العيش في سلام داخل حدود معترف بها ، واحترام كل هذه المبادئ .

وأود أن أختتم بياني بدعوة الأمم المتحدة الى أن تحرك في أسرع وقت ممكن عملية عقد هذا المؤتمر الدولي بشأن مشكلة الشرق الأوسط ، ويدعو وفد بلادى أيضا جميع المعنيين ، ولاسيما اسرائيل والدولتين العظيمين الرئيسيتين ، الى أن يستجيبوا بصورة ايجابية لتحدى السلم هذا تحت رعاية الأمم المتحدة . وتكفي المظالم التي ارتكبت . ولا يمكن تحقيق السلم الا من خلال التفاوض على اتفاق شامل وعادل ومنصف تحت رعاية الأمم المتحدة . ان الفرصة متاحة الان وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ألا تفوتها هذه الفرصة .

السيد رجائي خراساني ( جمهورية ايران الاسلامية ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ):

أود أن أبدأ كلامي بمقتطفات من القرآن الكريم أقدمها للأرواح المشرقة للمقاتلين المسلمين الذين يدافعون عن عقيدتهم وكيانهم في الشرق الاوسط عامة وفي لبنان خاصة .

( تكلم بالعربية )

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ  
الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رُكْعُونَ ﴿٥٥﴾  
وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ  
اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴿٥٦﴾

( سورة المائدة ، الايات ٥٤-٥٦ )

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ  
يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ  
أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ  
لَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ  
مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٧﴾

( واصل كلمته بالانكليزية )

ان المناقشة بشأن بند جدول الأعمال المعنون " الحالة في الشرق الأوسط " أمر مناسب تماما في الظروف الحالية لأن الحالة قد بلغت ذروتها بالفعل . ان القوات الامريكية والفرنسية ، تحت ستار صيانة السلم ، تشترك في أنشطة قتالية ضد الميليشيا المسلمة المحلية وضد القوات السورية المرابطة في لبنان بموافقة جامعة الدول العربية . ان القوات المتعددة الجنسيات ، أو على الأقل الأجزاء الرئيسية منها ، قد كشفت بذلك طبيعتها العدوانية الحقيقية . ولا يمكن لأي شخص - ولا حتى لأي مسؤول أمريكي - أن يزعم ان الأساطيل والقوات البحرية موجودة هناك للاضطلاع بدور صيانة السلم . ووفقا لما يرد من أنباء ، فان البريطانيين ، الذين يبدون في مثل هذه الحالات دوما دبلوماسية أكثر ذكاء من دبلوماسية الولايات المتحدة ، قد أجروا مناقشات موسّعة حول وجود قوات الطوارئ التابعة لهم ، ومن الواضح أنهم قرروا سحب قواتهم من لبنان . وسنرى ما اذا كان هذا القرار سينفذ في الأيام القادمة أم لا . إلا أن الحقيقة لاتزال هي أن فرنسا والولايات المتحدة هما الحكومتان الوحيدتان اللتان تشتركان تماما في تصعيد الحالة في لبنان ولاسيما في صالح المعتدى الاسرائيلي ، ولهذا فقدتا أساس أي زعم بأنهما تصونان السلم والنظام في البلد .

وقد ارتكبت الولايات المتحدة ، ضمن جملة أمور ، خطأين أساسيين : أولهما أنها في مجال تأييدها للصهاينة مختصبي فلسطين - أولئك الفاسدون الذين ينشرون المساواة الاباحية - مارست الضغط على الحكومة اللبنانية الجديدة لكي تبدى استعدادها للسلام ، ولكي تدعن في نهاية المطاف لمعاهدة سلم مع القاعدة الصهيونية للامبريالية ، تقترحها الولايات المتحدة . وقد كلف ذلك الحكومة اللبنانية ، التي لديها فعلا ما يكفيها من المتاعب ، الكثير من معارضة السكان المسلمين على الأقل . ولذلك ، فقد كان على حكومة لبنان ، بعد أن فقدت بقية التأييد الشعبي الذي كان في استطاعتها أن تدعيه قبل التوقيع على معاهدة السلم مع العدو الصهيوني ، أن تعتمد في بقائها على وجود ما يسمى قوات صيانة السلم التابعة للولايات المتحدة .

ولذلك فإن الولايات المتحدة تواجه مفارقة . فحلفاؤها مثل بريطانيا العظمى يتخلون عنها ، وقد علق بعض أعضاء البرلمان البريطاني على الدور الأمريكي الأخير في لبنان ووصفوه بأنه دور أخرق . كما أن الجمهور الأمريكي بدأ يفرغ صبره ازايا سياسة الحكومة بشأن لبنان ، مع تزايد عدد القتلى من الجنود الأمريكيين هناك . وبينما يحاول مجلسا الشيوخ والنواب ابداء سعة الصدر والصبر في ظل الظروف الحالية ، فانهما يخرجان الرئيس أحيانا ويبديان ملاحظات غير ودية تشير الاضطراب لدى رئيس يود أن يعود مرة أخرى إلى البيت الأبيض بعد انتخابات الرئاسة القادمة . إلا أن الانسحاب من لبنان هو بمثابة السقوط لنظام الرئيس الجميل ، الذي تود الولايات المتحدة أن تلتزم بمساعدته والذي دونه لمن يبقى شيئا مما يسمى معاهدة السلم اللبنانية مع العدو الصهيوني .

بيد أن البقاء في لبنان كما يبقى الرئيس في السلطة ، يزيد بصفة خاصة من انعدام ثقة الجماهير اللبنانية في النظام الحالي ويزيد من انعدام الأمن . ولهذا ، فإن الانسحاب يضر بالأهداف الكامنة وراء وصول الرئيس الجميل إلى السلطة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أدعو ممثل لبنان للتكلم في

نقطة نظام .



السيد فاخوري (لبنان) : أرجو لفت نظر ممثل جمهورية ايران الاسلامية

الى أنه لا يجوز التعرض لرئيس جمهورية شرعي .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) : البقاء أو عدم

البقاء في لبنان ، تلك هي المشكلة الأساسية . وانا أجرينا بحثا علميا وقابلتنا حالة متناقضة كذلك الحالة ، فاني أعتقد أن العلماء سيعودون مرة أخرى الى الافتراضات والبداهيات والفكرة الأساسية التي بدأوا على أساسها البحث كله لكي يعرفوا الخطأ منذ البداية . وانا ما كان هناك أناس يفكرون تفكيراً علمياً ويؤمنون انتهاج نفس الأسلوب هنا ، فعليهم أن يعودوا مرة أخرى الى الافتراضات الأساسية التي وزعت على أساسها القوات في لبنان . لا بد أن يكون هناك خطأ في هذه الحالة ، والألمة كما قد وصلنا الى قضية أن البقاء أو عدم البقاء كلاهما خاطئ وغير عملي .

والخطأ الجسيم الثاني للسياسة الخارجية الأمريكية في لبنان هو الاشتراك العسكري

المباشر للقوات الأمريكية . وقد قامت قوات الولايات المتحدة ، مثلها مثل قوات المعتديين الصهاينة وبلاشتراك معها ، ليس فقط بقصف القواعد العسكرية وإنما قصفت المدنيين أيضاً . وفي الأيام الأولى لوجود قوات الولايات المتحدة في لبنان قامت طائراتها بقصف قريتي عاليه وحمدون ، كما قامت مؤخراً بقصف القوات السورية المرابطة في لبنان بناءً على توصيات جامعة الدول العربية . ولهذا فان الولايات المتحدة طرف في النزاع ، واصرارها على تحقيق إعادة استقرار الوضع في لبنان أمر لا صلة له بالموضوع . وعليها أن تعد نفسها ، كما قال المسؤولون الأمريكيون أنفسهم من خلال التلفزيون ، لتلقي مزيد من العقاب على أيدي الجماهير المسلمة اللبنانية ، وبالتالي لمزيد من الأضرار ضد السكان الأبرياء ، وهي دائرة مفرغة . ولذلك ، فدور القوات البحرية والأساطيل الأمريكية المزعوم لصيانة السلم لا يختلف كثيراً عن دور ما يسمى بقوات الطوارئ الروسية المرابطة في أفغانستان التي تزعم أيضاً أنها أتت بناءً على دعوة " نظام شرعي آخر " لا يمكنه أن يبقى دون وجود القوات الأجنبية . وهذا يكفي بالنسبة لدور الولايات المتحدة كجزء من قوة متعددة الجنسيات في لبنان .

ان التحالف الذي أبرم مؤخرا بين القاعدة الصهيونية للامبريالية والولايات المتحدة، هو في واقع الحال عامل آخر يسهم في تفاقم الحالة في لبنان .  
والأعضاء على علم بالوفد الذي سافر من الأراضي المحتلة الى الولايات المتحدة في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر ، وكان يرأسه صهيوني إيرلندي المولد يصحبه زعيم سابق لمنظمة ارهابية صهيونية سابقة بولندي المولد ، وكلاهما مهاجر الى فلسطين المحتلة .  
وقد اعترف المسؤولون في الولايات المتحدة بالأول بوصفه رئيسا للكيان السياسي المصطنع المزعوم الذي يسمى اسرائيل ، واعترفوا بالثاني بوصفه رئيس وزراء ذلك الكيان المزعوم .  
وتكلم السيد الايرلندي في الجمعية العامة ذاتها تحت نفس القناع بوصفه رئيس قاعة الامبريالية . والحقيقة أنه ليس الارهابي المحترف الوحيد الذي استطاع بسهولة أن يدخل النادي الدولي للأمم المتحدة . فهناك ارهابي إيراني مشهور ، يقيم في باريس أرسل أخاه الى نيويورك لينظم مظاهرة ضد ايران أمام أبواب الأمم المتحدة . وقد دخل هذا الشخص أيضا بسهولة مقر الأمم المتحدة وأجرى مشاورات سرية من أجل تنظيم تقديم قرار ضد جمهورية ايران الاسلامية في اللجنة الثالثة .

وفي السنة الماضية ، استطاع إيراني آخر مناوئ للثورة أن يتسلل الى الجمعية العامة واختطف كلمة وزير خارجية بلدي ومزقها . بيد أن الارهابيين في هذه السنة دخلوا الأمم المتحدة ، بعد أن قاما منذ عدة سنوات باتباع مساعلي اجرائية معينة للحصول على الاعتراف . لأنه ما أن يحصل المرء على الاعتراف حتى لا تكون هناك أية مشكلة . وما لاشك فيه أنه اذا ما كان هذان الإيرانيان قد لجئا الى بعض المساعلي الاجرائية التافهة ، لكانا قد حصلنا أيضا على الاعتراف اللازم وتمكنا من " احتلال المقعد المخصص لهما على جانب قاعة الجمعية " . وفي مفهومنا ، فان لأولئك الارهابيين الذين يمتلكون طائرات أسرع من الصوت ودبابات حديثة وقذائف سطح - سطح من أجل ارهاب الأمم الأخرى مازالوا ارهابيين رغم ذلك .

وعلى أية حال ، فان الصهيونيين اللذين أتيا الى الولايات المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر ، يمتلكان أيضا عددا كبيرا من الدبابات والطائرات الأسرع من الصوت . بل يمكنهما صناعة هذه الدبابات والطائرات . وثمة شائعات بأن لديهما القدرة على انتاج قنابل نووية . بيد انه نظرا لقيامهما بالقتل والاغتيال والاحتلال خلال السنوات الأربعين الماضية الى جانب انهما عضوان سابقان في منظمات ارهابية محترفة ، وطنية أو دولية ، فانهما سيظلان محتفظين بصفة الارهاب ، ولن تغير نوعية أو كمية الممتلكات التي في حوزتهما اسلوب حياتهما القبيح بوصفهما ارهابيين .

ومن أجل عرض الأحداث الواقعة أو الوشيكة الوقوع في الولايات المتحدة في صورة تبين انها ليست مؤامرة ضد الشعب المسلم في الشرق الأوسط يقوم بها الصهاينة عملاء الابريالية ، كان من الضروري اللجوء الى وسيلة لحفظ ماء الوجهة ، أي الى تحالف جديد ولذلك أبرم هذا التحالف بين الولايات المتحدة وحكومة غير شرعية لبلد يدعى اسرائيل . وكما شوهد في برامج التليفزيون ، أقنع العميلان الولايات المتحدة بأن تتحمل نصيبا أكبر من النفقات الباهظة التي تتكبد عادة في سبيل دفاع تلك القاعدة عن مصالح الولايات المتحدة وأن تزيد من اشتراكها المباشر والغوري في الأعمال العسكرية الحالية في المنطقة . وقد ترتب على هذا التحالف نتائج سياسية ضخمة ونتائج عسكرية خبيثة واسعة النطاق .

فعلى الصعيد السياسي ، كشف هذا التحالف عن الطبيعة الحقيقية لادارة  
الامريكية وسياستها الخارجية وصلاتها بقاعدتها الصهيونية القذرة في الشرق الأوسط . و عليه  
فقد استطاع حتى الذين لا يدركون الحقائق في المنطقة أن يعرفوا ما لا يمكنهم معرفته  
الآن بعد قضاء سنوات في دراسة المطبوعات السياسية المتعلقة بالمنطقة . فالجانب التعليمي  
لهذا التحالف يفوق التقدير . الا انه من الناحية العسكرية ، ترتب عليه وضع مزيد من  
الأسلحة الفتاكة والمعدات العسكرية الثقيلة مع الامدادات المتزايدة من المواد تحت تصرف  
حفنة من الراهبين الذين يجلبون حالة اللاأمن وأعمال القتل الى منطقتنا . بيد انه بوجه  
عام ، تزداد مكاسبنا السياسية أهمية شيئا فشيئا على خسائرننا العسكرية . ومن الأهمية  
يمكن أن يعلم الكثير من أهالي المنطقة طبيعة الامبريالية ، ولا يمكن معرفتها الا عن طريق  
هذه التحالفات . لذلك ، كان هذا التحالف فاضحا وكاشفا للمعلومات ، الا ان الحالة  
في الشرق الأوسط ، لعلم الجمعية ، قد تغيرت بصورة عنيفة .

فالشعب الهادي الودود في لبنان ، بفضل هذه التطورات ، ومنها التحالف  
الأخير ، أصبح لا يتردد في أن يتحدى بجدية أولئك المعتدين المتغطرسين الذين  
جروا على عادتهم القبيحة بتوجيه بنادقهم الى خصومهم عند دعوتهم الى مائدة المفاوضات .  
ان الأمة اللبنانية بأسرها يقل عددها عن عدد مدني المخدرات في مدينة نيويورك ، وشحان و  
نيويورك المحترفون الذين يجمعون أقاتهم الضئيلة من سلال القمامة ، يبلغ عددهم  
..... ٢٠٠٠ شحان . وحتى هذا العدد لا يبدو انه يظهر الواقع ويكشفه بالقدر الذي تحققه  
ملاحظة الرجال والنساء وهم يبحثون بالفعل عن أي شيء يؤكل في سلال القمامة في الأفنيو  
الثالث كل يوم . ورغم ذلك ، فان بلدا غنيا قويا كبيرا مثل الولايات المتحدة يزعم أن لبنان  
الصغير يشكل تهديدا للمسلم والأمن الدوليين . وعلى ذلك فان حكومة الولايات المتحدة  
الغنية والقوية قررت أن ترسل قواتها الى ذلك البلد الصغير من أجل استعادة السلم  
والأمن الدوليين . ما هو تعداد سكان غرينادا ؟ دعونا نفترض ان كل المزاعم التي تختلقها  
قاعدة الامبريالية ضد غرينادا أو نيكاراغوا هي حقيقية تماما . ودعونا نوافق ، من أجل

المناقشة فقط ، على أن كل ما يزعمونه حقيقي ، دعونا نفترض ان نيكاراغوا تشكل تهديدا خطيرا لنظام هندوراس الشرعي المنتخب بطريقة ديمقراطية " . دعونا نفترض أيضا أن نيكاراغوا تعترف بأنها مذنبه فيما يتعلق بارسال بضع بنادق روسية الصنع - أي بضع رشاشات كلاشنكوف على سهيل المثال - الى السلفادور . دعونا أيضا نفترض أن " النظام الشرعي الديمقراطي " في السلفادور قد قدم دعوة ودية الى بلد صديق هو الولايات المتحدة لكي يرسل عددا من مستشاريه العسكريين للعب الجولف مع نظرائهم في السلفادور . دعونا نفترض أن غرينادا قد اشترت الأسلحة من روسيا ، بل حتى عن طريق كوبا . دعونا نفترض أن النظام المعاصر في لبنان هو الممثل الشرعي الوحيد لشعب لبنان ومن ثم يمكنه أن يعيش دون وجود القوات المتعددة الجنسيات .

ولنفترض أن الشعب اللبناني كان مخطئا في عدم قبوله لذلك النظام . والآن أرجو أن نخبرونا من هو الأكثر خطرا على السلام والأمن الدوليين ؟ من هو الأكثر تهديدا للعالم بأكمله : حكومة الولايات المتحدة أم غرينادا وكوبا ولبنان ونيكاراغوا مجتمعة ؟ من هو الأكثر خطرا الآن ؟ أرجو أن تتوخوا الأمانة مع أنفسكم وأن تعلنوا لبقية أعضاء الجمعية العامة الرسالة الحقيقية لضائركم : من هو الأكثر خطرا ، غرينادا وكوبا ولبنان ونيكاراغوا مجتمعة ، أم حكومة الولايات المتحدة ؟ قد يشعر البعض بالخزي من أنفسهم . وسأقدر للممثلين إذا أمكنهم صياغة نفس الحجة بالنسبة للدولة العظمى الرئيسية الأخرى . أي دعونا نقبل كل المزاغ التي تقدمها الدولة العظمى الرئيسية الأخرى ثم نطرح السؤال نفسه . دعونا نفترض جدا أن المجاهدين الأفغان يحصلون على الدعم العسكري من عملاء الامبريالية ، ودعونا نتفق أيضا على أن باكستان تتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان . ودعونا نتفق على أن نقابة التضامن ترقص على نغمات لاسب الجيتار الأمريكي وانها منظمة بالكامل ومدعمة من قبل بعض العملاء المأجورين للغرب - دعونا نفترض ذلك لسجرد الجدل ولا نريد أي مناقشة لحوهر تلك المسائل . من هو الأكثر خطورة الآن : وكالة المخابرات السوفياتية أو المجاهدين الأفغان في مجموعهم ونظام الرئيس ضياء ونقابة التضامن بأكملها ؟

ومن الحقيقي انه يمكن لكل شخص أن يقدم حججا ضد أي شخص آخر في سيناق المناقشات السياسية في الأمم المتحدة ، ولكن لا بد أن تكون هناك لحظة صدق وأمانة في حياة كل منا لا نقول فيها شيئا غير الحقيقة . ولحظة الصدق هذه ينبغي أن تسود حياة الإدارة بأكملها في الدولتين العظميين الرئيسيتين . وأناشد كما أيتها الدولتين العظميين الرئيسيتين أن تعودا الى الأمانة والاخلاص والتواضع . وأناشد كما التخلي عن المفترسة والخداع والغش . انكما في أعين الله من الصغار كأي شخص آخر . يجب ألا تتخذ كل دولة منكما بأساطيلها وطائراتها وقواتها البحرية - لأنها بحكم كونها من البشر ضعيفة مثل أي شخص آخر . ان الدولة منكما تسمح لنفسها بالخداع لأنها تفترض أن

الدول الصغيرة يجب أن تعتمد على القانون أكثر مما تفعل هي نظراً لأنها تعتقد أن قراراتها يمكن أن تتغلب على القانون . انها تعتقد انها القانون نفسه ، وانها تستطيع الخداع والافلات من العقاب لأن الشعوب الأخرى ليست خارجة على القانون أو ليست خارجة على القانون بدرجة كافية لكي تفعل ما تشاء ضدها . ولتذكر كل دولة منكم انها ، حتى في خداعها ، تعتمد على أمانة الآخرين . وأناشد ها أن تدع الآخرين يعتمدون على أمانتها وستشهد أن عالمنا سيكون عالماً سعيداً حتى دون لجنة نزع السلاح التابعة لكما . انها تحضر عدونا ، الذي احتل أرضنا المقدسة ومقدساتنا ، الى بلدها وتعتقد معه اتفاقات المتعاون العسكري والتقني والمناورات العسكرية المشتركة ، ومع كل هذا فانها تتوقع من الفلسطينيين واللبنانيين والباقيين على قيد الحياة من مذبحتي صبرا وشاتيلا أن يقفوا دون حراك للمتفرج عليها . هل تعتقد انها تستطيع الذهاب ببساطة الى لبنان وتقتل وتدمر وتحتل باسم اسرائيل ، ثم بعد ذلك تدخل لبنان عبر منطقة أخرى من الحدود ومن اتجاه آخر تحت ستار قوات حفظ السلام متعددة الجنسيات لتدعيم نظام فلان المشروع التابع لها . هل تعتقد انها تستطيع اعطاء الاشارة الى ما يسمى بقواتها الاسرائيلية لكي تعلن عن استعدادها للانسحاب من لبنان بشرط انسحاب القوات الأخرى ؟ لقد لعبت هذه اللعبة مرات عديدة بحيث أصبحت مكشوفة ولا تصلح الآن . اننا نعرفها جيداً . ان السفراء العرب الذين تعتقد ان انهم لا يعرفونكم ، يعرفونكم تمام المعرفة . وهم يفهمون جميع الأغبيك المخادعة والمثيرة للشقاق ، تلك الأغبيك التي تقوم بها وسائل اعلامكم بالنسبة لنا . وهم جميعاً يفهمون ما تقصد انه بكلمتي " الشيعة المتعصبين " ويعرفون نواياكم الكامنة وراء تكرار ذلك المصطلح . انهم يفهمون جميعاً التهليلات التي أدلى بها انساني صهيوني متخصص في العلوم الانسانية مباشرة بعد الفيلام الشهير " اليوم التالي " عندما قال " ماذا يحدث لو أن القبيلة الذرية وقعت في يدي شخص مثل الخوميني ؟ " وكل شخص يدرك المعنى الذي كان يقصده . ان جميع تلك الشعوب ، وحتى شعبيكم اللذين تعتقد ان انكم استطعتم ابقاء على جهلهم بالحقائق ، تفهم بعض الأغراض الأثمة التي تكمن وراء تلك النكات السخيفة

والمشيرة لسخرية مهينة . وعلى الدولتين العظميين أن تعلموا جيدا أن أفضل ضمان لأمنهما هو اهتمامهما الشديد بأمن الدول الأخرى . فلتحافظا هاتان الدولتان على أمن الشعوب الأخرى من أجل ضمان أمنهما .

ان الكون بأكمله - العالم بأكمله - يقوم على نظام أمين . ولذلك فان لدينا جامعات وعلوم ، ولا يمكن للعلاقات الاجتماعية والسياسة أن تكون استثناء من القاعدة . وعلى الدولتين أن تعودا مرة أخرى الى الأمانة اذا كانت لديهما أحلام بتحقيق السعادة لهما ولسائر العالم . ويجب عليهما عدم استغلال المسائل السياسية . وعليهما أن تعودا مرة أخرى الى توخي الأمانة . وعلى الولايات المتحدة أن تسحب عملاءها الصهاينة من فلسطين بطريقة سلمية ، وعندئذ سترى انه لن تكون هناك مشكلة في المنطقة . يجب عليها أن تسحب عملاءها بنفس الطريقة التي يجب أن يسحب بها الروس قواتهم من أفغانستان . وقيل الفزرو الصهيوني للبنان قال السيد بريجينسكي ، العقل المفكر في مجال السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، في حديث تلفزيوني ان الولايات المتحدة ينبغي أن تبذل قصارى جهدها للحيلولة دون قيام اتحاد بين الفلسطينيين والثورات الاسلامية . لقد كان مخطئا . ولم يكن بيانه بياننا وقائعا ووصفيا . ولكنه كان افتراضيا يقوم على الغرض وانتم تفهمون الفرق بين الاثنين .



وبعد بضعة أشهر من هذا البرنامج التلفزيوني ، قرر المسؤولون في الولايات المتحدة البدء في اذاعة برنامج من نوع " سبايدرمان " للحيلولة دون اتحاد الثورتين . وأعطى الصهاينة الضوء الأخضر لاحتلال لبنان ، وخرق وقتل وطرد الآلاف من الفلسطينيين من لبنان ، وأخيرا نصب المذابح في صبرا وشاتيلا من أجل ضمان عدم حدوث هذا الاتحاد . إلا أن تلك التدابير الوقائية الاجرامية ، دفعت بهذا الاتحاد وعززته وعجلت منه .

ويذكر لنا القرآن الكريم كيف قرر فرعون قتل كل النساء الحوامل من بني اسرائيل للحيلولة دون تحقق رؤيا مؤداها انه سيولد طفل من بني اسرائيل يسقط عرش فرعون . ولم يكن فرعون يعرف أن خطته الوقائية القائمة على قتل الحوامل أصبحت جزءا من خطة الهيبة تأتي بموسى عليه السلام الى قصر فرعون حيث يتزعرع في كف أخت فرعون ذاته . كيف تعرفون أن تدابيركم الوقائية ستخدم الهدف الذي تسعون اليه ؟ ان ذلك كان يحدث لولم يكن هناك اله ، وكان كل شيء يسير بارادكم . ولكن الله موجود ، وهو ذو بأس شديد . وعندما أرسلتم قواتكم المتعددة الجنسيات الى لبنان لم تكونوا تعلمون كيف أنكم تشتركون في تشكيل الاتحاد الذي تسعون للحيلولة دون تحقيقه . ويقول القرآن الكريم : " ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين " . سورة الأنفال ( الآية ٣٠ )

ان الصراع الدائر الآن في لبنان ، هو الصراع الدائم بين الايمان بالله من ناحية ، والايمان بانسان أناني لا يؤمن بالله ويؤله ذاته من ناحية أخرى . والواقع أنه صراع بين من يتبعون سبيل الله ومن يتبعون سبيل الشيطان . وسوف تنتهي كل الصراعات الى صراع أساسي واحد ، لأن هناك دائما صراعا أساسيا واحدا ، هو الصراع بين اتباع الله واتباع الشيطان ، وهو أيضا الصراع الداخلي الكائن في كل فرد ، وهو الصراع بين قابيل وهابيل ، وهو نفس الصراع القديم ، وما زال مستمرا حتى اليوم .

ان الطبيعة ذاتها بكل ما تحتويه ، هي طبيعة مؤمنة . وهي مطيعة لأوامر الله ، ومن ثم فهي تتبع القانون . وهذه الطبيعة المطيعة ، بأدائها لعملها وفنا للقوانين

الطبيعية الكامنة في طبيعة الأحداث ، تطيع الله تلقائيا . لكن الانسان قد يتحدى أوامر الله . ويقول القرآن الكريم :

" ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس " - وليس كل الناس - " وكثير حق عليه العذاب ومن يهن الله فما له من مكرم ان الله يفعل ما يشاء " . هذان خصمان اختصموا في ربهم فالذين كفروا قطعت لهم ثياب من نار يصب من فوق رؤوسهم الحميم " . سورة الحج (الآيتان ١٨ و ١٩)

ان الشرق الأوسط يدور فيه هذا الصراع . ويحاول الشرق الأوسط أن يتوخى الأمانة ، أمانة العابد الذي يطيع أوامر الله ، ويخوض هذا الصراع بمقدرة كبيرة ، ويعسود بنشاط الى حياة الروحية ، وهي حياة لا تعرف التخاذل ولا الاستسلام .

ويقول القرآن الكريم :

" فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجرا عظيما .

وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا " .

أما الرسالة التالية فهي هامة للغاية :

" الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان ان كيد الشيطان كان ضعيفا " . سورة النساء (الآيات من ٧٤ - ٧٦)

ان حل المشكلة هو أساسا انها القهر والسياسات القمعية . لأنه ، كما تقول الآيات التي استشهدت بها يتعين علينا نحن المسلمين ان نكافح ضد القهر . وهناك قوتان متعارضتان في هذا الكفاح . والاختلافات الرئيسية بين هاتين القوتين واضحة جليسة . فهناك مجموعة تؤمن بالله ، وتؤمن بالعلاقات الانسانية الكريمة ، وتؤمن بنهج أمين لمعالجة المشاكل ، وليس لديها أى جيش ، ولكن لا خيار أمامها سوى الدفاع عن نفسها . أما المجموعة الأخرى فلا تؤمن بالله - وحتى ان كانت تؤمن ، فهذا الايمان لا صلة له بالحياة اليومية . ان تقديرها للعلاقات الانسانية الكريمة ، اذا كانت تحظى بأى تقدير على الاطلاق ، يقف عند حد عدم مساسها بمصالحها السادية ؛ وهي تستخدم قوتها للتعويض عن عدم سلامة حججها . وان المجموعة الاولى تعتبر النصوص الالهية نموذجا لسلوكها ؛ بينما هذه النصوص بالنسبة للمجموعة الأخرى لا علاقة لها بالحياة اليومية . ان للمجموعة الأولى وجهة نظر في المعرفة مختلفة تماما فهي تعتقد :

" اتقوا الله ويعلمكم الله " .

كما تعتقد أن :

" العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء " .

ولهذا تسعى هذه المجموعة الى التماس المعرفة من الله وتتبع أوامره دون انكار المعرفة العلمية . اما المجموعة الأخرى فهي لا تؤمن الا بالمعرفة العلمية البراغمية ولا تحترم النور الالهي .

وهناك الكثير من الاختلافات الاجتماعية والسياسية الأخرى التي لا حاجة بنا الى أن نشير اليها في هذه المرحلة . ولكن الجبهتين معروفتان وواقعهما واضحة . وفي هذه الحالة ، هناك الأرض والماء ، وهناك النفط وغيره من المواد الخام ، وهناك الايدي العاملة الرخيصة ، والسوق الرائجة . ولهذا نجد الشركات المتعددة الجنسيات ، والجماعات الصهيونية ، والاساطيل المعتدية ، والقوات البحرية والنظم العميلة ، تقف كلها ضد الابرياء العزل الذين تعرضوا للاستغلال الثقافي والمادى والبدني والنفسي والاجتماعي والسياسي ،

والذين يرغبون في تحرير انفسهم . هذه هي الحالة في لبنان وفي الشرق الأوسط ككل .

وتتشابك هذه العوامل معا في الحالة المعقدة السائدة في الشرق الأوسط . وميزة ذلك ، في رأينا ، هي ان الدوافع والخطط لم تعد مجهولة . فالكل يعرف الحقيقة . لقد عرف الجميع لب المسألة . وعيب ذلك ، من وجهة نظر العدو ، هو أن الدوافع والخطط لم تعد مجهولة وان الشعب قد عرف حقيقة الأمر . هذه هي الحالة السائدة في الشرق الأوسط والحل الذي نقترحه للحالة هو كما يلي :

ان اولئك الذين جلبوا قواتهم وقواعدهم الامبريالية الى منطقتنا هم جزء - والواقع جزء اساسي - من المشكلة ؛ انهم ليسو جزءا من الحل ، ولا ينبغي لهم أن يعتقدوا خطأ انهم جزء من الحل . وعليهم ان يدعونا وشأننا . وان المجادلة بأنه اذا انسحب أحد العدوين سيدخل العدو الآخر ، غير سليمة . ولا تبرر التدخل والاحتلال والقتل . ولا بد أن يرحل كلاهما . فالشرق الأوسط لا يخص أي من الدولتين العظميين الرئيسيتين . وأرض فلسطين تخص الفلسطينيين فقط . ولا بد للمعتدين أن يعيدوا تحديد سياساتهم الخارجية بشأن المنطقة وان يتخلوا عن مقاصدهم القمعية والاستغلالية ، وعندئذ لن تكون هناك مشكلة في الشرق الأوسط . ونقول للدولتين العظميين الرئيسيتين : اننا نناشد كلا منكما ألا تدافع عنا ضد الأخرى . وبالله عليكم ، لا تدافعا عن شعب لبنان ؛ وأعطياه الفرصة ليقرر لنفسه ما يشاء . ونحن في الشرق الأوسط لا نتدخل في مشاكلها الداخلية . ولا نريد أن نعرف ما تفعلا بشعبيكما في واشنطن أو في موسكو . ونتوقع لأنفسنا نفس الدرجة من الاستقلال في مقابل ذلك . ولكن اذا اردتما ان تفرضوا سياساتكما القمعية وأن تحتفظا بالقاعدة الصهيونية للامبريالية في منطقتنا ، فستعانيان من المتاعب التي نعاني منها .

ويقول لنا القرآن :

" ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص " . (سورة

الصف ، الآية ٤)

ويقول لنا القرآن أيضا :

" وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله  
وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله  
يوف اليكم وانتم لا تظلمون " . ( سورة الانفال ، الآية ٦٠ )

هذا هو الخيار الوحيد أمام شعوب الشرق الأوسط . وهذه هي الحالة في الشرق  
الأوسط .

السيد فاخوري (لبنان) : لقد اطلع وفد لبنان على تقرير الأمين العام  
حول البند ٣٤ بعنوان " الحالة في الشرق الأوسط " . ويسعدني ان اتقدم اليه بالشكر  
على ما يبديه من اهتمام وما يبذله من جهد يسهم في تخفيف مآسي الأزمة في لبنان ، الآ  
أن لنا ملاحظة حول التقرير الذي اعد في ٣٠ ايلول / سبتمبر الماضي ، اى قبل جلسة مجلس  
الأمن المعقودة في ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ، فلم يمكن بالتالي تضمينه قرار المجلس ٥٣٨  
( ١٩٨٣ ) الذي بموجبه جدد للقوات الدولية المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر تنتهي في  
١٩ نيسان / ابريل من عام ١٩٨٤ . لذلك اقتضت الإشارة .

منذ تسع سنوات ولبنان لا يزال مسرح حروب متعددة الوجه والقناع ، متضاربة المصالح والاطماع . وخلال هذه السنوات التسع المخضبة بدما الأبرياء ، تراكت أحداث وتعاقبت مآسي ، وعظمت تضحيات نتيجة تفضي المجتمع الدولي عن أهمية وألوية هذه الأزمة ، وصدوده عن تلبية نداءات المسؤولين اللبنانيين وغيرهم من الأشقاء والأصدقاء ، مما أتاح بل أباح للمحتل أن يستولى على أراضٍ لبنانية ويقوم فيها ، وكأن احتلاله دائم لا يحدده مكان أو زمان . وأن يتصرف وكأن حقه في التصرف مطلق لا تقيد به شرعية قائمة ومتأصلة في نفوس اللبنانيين قبل مؤسساتهم ، ولا تردعه قيم أخلاقية أو إنسانية ولا قوانين أو أعراف واتفاقيات دولية . فاذا بالأزمة تتفاقم مع الزمن وتتطور الى قضية معقدة ، طغت باعتراف العديد من الخطباء في هذه الدورة ، على أعقد القضايا في الشرق الأوسط .

يقول الأمين العام في تقريره :

" أن الانشغال بأحداث لبنان قد ألقى ظلا على النظر في الجوانب

الرئيسية من مشكلة الشرق الأوسط " ( A/38/458 ، ص ١٧ ) .

ان أحداث لبنان لو لم تكن رئيسية في حد ذاتها لما أمكها الظل على الجوانب الرئيسية . فكان التقدير الصحيح للوضع يقضي بصياغة هذا القول كما يلي : ان الانشغال بأحداث لبنان قد ألقى ظلا على النظر في الجوانب الرئيسية الأخرى من مشكلة الشرق الأوسط . وفي اعتقادنا أن هذا ما قصده الأمين العام .

قبل اسبوعين ونيف صادفت ذكرى استقلال لبنان . يومها وجه فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ أمين الجميل ، خطابا أوضح فيه علاج الأزمة القضية . واني اقتبس من هذا الخطاب بعضا من المقاطع التي تلخص سياسة الحكم العملية لحل الأزمة القضية .

يقول فخامة الرئيس : " حسبي أن أحصر النتائج كلها ، والافرازات كلها ، والمضاعفات بالموضوع الواحد الأهم وهو احتلال الأرض ، وانحسار كل الدولة وقواها الأمنية " .

الى أن يقول :

" لا حل يرحى ولا علاج الا بتحقيق مسيرة الانقاذ التي تتبلور في ثلاثة أهداف مباشرة :

" أولها الأهم ، وهو دفع الارادة الوطنية نحو أفضلية انها الاحتلال . . .

" وثانيها السهم ، وهو العمل مع الدول الكبرى الصديقة لتأمين الانسحاب الاسرائيلي الكامل

" وثالثها المفترض ، وهو التفاهم مع الجمهورية العربية السورية لبرمجة سحب قواتها من لبنان \* .

هناك فعلا اجماع وطني بل تصميم على انها الاحتلال ، وهناك فعلا عدل مستمر وجردي لتأمين الانسحاب الاسرائيلي الكامل ، وهناك فعلا اتصالات ومسامحة للتفاهم مع الجمهورية العربية السورية ، لبرمجة سحب قواتها من لبنان ، الا أن هناك أيضا على المجتمع الدولي والدول الكبرى صاحبة النفوذ والعلاقة مسؤولة تاريخية عن دعم الحكم اللبناني ومساعدته على تحقيق الأهداف التي يسعى اليها والتي تؤمن له استعادة سيادته فوق ترابه الوطني حتى الحدود المعترف بها دوليا .

ان هذا الدعم ضروري وواجب لتجنيب اللبنانيين مزيدا من المآسي والآلام الجسدية والمعنوية ، ومزيدا من الهدم والدمار للبدن والقرى ، ومزيدا من التدهور والانحسار للقطاع الاقتصادي والمالي .

ان هذا الدعم لا بد منه للحفاظ على أمن وسلام لبنان والمنطقة والعالم ، وللساهمة الفعالة في ايجاد الحل الجذري النهائي للأزمة القضية .

لم يتقدم لبنان في هذه الدورة بأي مشروع قرار خاص به ، لأن قضيته مازالت عالقة أمام مجلس الأمن حيث سجلنا رسميا مطالبنا في مشروع قرار كامل ومتكامل ، وزع كوثيقة رسمية لمجلس الأمن تحت رقم S/15990 تاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر الماضي وقد تركنا لرئيس المجلس حرية التحرك عندما يرى أن الظروف أصبحت مؤاتية لتجسيد هذه المطالب بقرار من المجلس.

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بهات (نيبال)

ان هذه المطالب لا تتجزأ لأنها شرة قرار لبناني حرم دروس ، ونتيجة قناعة لبنانية  
صرفة بصوابيتها وصلاحيتها . وأن أي قرار مجتزأ يتخذ من شأنه نسخ هذه المطالب  
واضعاف الحلول المرتقبة .  
وأرى لزاماً علي أن أعود هنا أمام الجمعية العامة ، منعا لكل التباس أو تأويل  
خاطئ ، وأؤكد المبادئ الأساسية للموقف اللبناني :  
أولا - ان لبنان يهتم على صيانة وحدة أرضه وشعبه ، والحفاظ على استقلاله  
وحرية قراره ، واستعادة سيادته كاملة غير منقوصة على كل شبر من ترابه الوطني .



ثانياً ، ان لبنان مصمم على تحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية انسحاباً كاملاً حتى الحدود المعترف بها دولياً . وهو يدين جميع الاعمال العسكرية التي تقوم بها اسرائيل ويطالب بشدة بوقف ممارساتها في الجنوب اللبناني المحتل ، وتدبيرها على نهر الاويسي ، من اخضاع المواطنين - عادييين ورسميين - الى تفتيش دقيق عند العبور من وإلى الجنوب ، وإلى الحصول على تراخيص وسمات مما يعيق الانتقال ونقل الموارد والمنتجات . ان استمرار اسرائيل في فرض هذه القيود قد يؤدي إلى قطع الجنوب اللبناني عن الوطن الأم ، وان التعلل بالضرورات الامنية لتبرير هذه الاعمال باطل مادام الوجود الاسرائيلي في لبنان غير شرعي .

ثالثاً ، ان لبنان مصمم ايضاً على تحقيق انسحاب جميع القوات غير المصرح لها من اراضيها ودون استثناء لان وجودها غير شرعي ، وهو السبب المباشر لما جرى ويجري كل يوم من اقتتال وسفك دماء وهدم ودمار يدفع ثمنها لبنان وحده .

رابعاً ، ان لقوات الامم المتحدة في لبنان وفريق مراقبي الهدنة المتفرع من هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، دوراً ومهمة حددهما قرارا مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٦ ( ١٩٧٨ ) و ٥١٦ ( ١٩٨٢ ) والقرارات اللاحقة بهما . وتسهيل هذا الدور وهذه المهمة امر حيوي لتحقيق الاهداف التي من اجلها انتدبت هذه القوات .

خامساً ، ان القوات المتعددة الجنسيات موجودة في لبنان بناءً على طلب الحكومة اللبنانية ، وبقرارها في لبنان هو امر لبناني صرف . ويبدو مع الاسف ان بعض المتحدثين هنا ، مازالوا يتجاهلون حرية القرار اللبناني بينما على اراضي بعضهم قوات غير قواتهم استقدموها بناءً على طلب حكوماتهم وعملاً بحرية قرارهم .

سادساً ، ان لبنان لم يتدخل ابداً في شؤون الآخرين ولم يتحدث مرة باسم احد ، لذلك فهو لا يسمح لأحد بان يتحدث باسمه ويقرر عنه ما يرتضيه وما يرفضه .

ان تستر البعض وراء كلمة " الشعب اللبناني " ليقولوا هم ما يريدون قوله ، لا ما يريد الشعب اللبناني ، هو حيلة لا تنطلي على احد . فالشعب اللبناني لم يعطهم وكالة للتحدث باسمه ، ولم يجعلهم اوصياءً عليه لتقرير مصيره . هناك حكم شرعي ينبثق عن هذا الشعب يمثله ويقرر ويتكلم باسمه .

ان شعبا كشعب لبنان تفرس بالمعاناة ، وعاهد بنوه انفسهم على التضحيات لجد ير بالحياة والبقاء ، ولقادر على تخطي الازمات واعادة البناء دونما قيمين عليه او اوصيا .  
ان وفد لبنان يسجل لمختلف القوات الدولية ، والقوات المتعددة الجنسيات وقوفها الى جانب الحكم ومشاركتها للشعب في ايامه العصية . وهو يحيي باجلال ضحاياها المنظمة الى قوافل الضحايا اللبنانيين الابرياء الذين يعدون بعشرات الالوف والذين قضوا ليقى لبنان من بعدهم موئل المحبة والسلام .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د-٥) بتاريخ ١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٠ ، اعطى الكلمة لمراقب جامعة الدول العربية .

السيد مقصود ( جامعة الدول العربية ) : من اهم القضايا التي تواجهه المجتمع الدولي ، الازمة الناشبة في منطقة الشرق الاوسط . ففي الشرق الاوسط يقوم نزاع سياسي ناتج عن قيام اسرائيل دولة غازية معتدية عنصرية ، تصر على التوسع وعلى احتقار الامم المتحدة وقراراتها ، وعلى تحريف التوجه العالمي لمعالجة القضية الفلسطينية من خلال ادخال العالم في متاهات ، من اجل تعطيل المساعي الرامية الى ايجاد الحلول الجذرية التي تضمن السلام الشامل والعاقل في منطقة الشرق الاوسط .  
هذا التصميم الاسرائيلي على تحدى الارادة الدولية وافقادها مصداقيتها هو الذي يمنع الاستقرار في المنطقة ويدين قابلية الانفجار فيها . ويجعل منها مصدرا لتفاقم القلق الدولي حول مصير السلام في الشرق الاوسط . بل وفي العالم بأسره .  
ان ما نشاهده من مأس وارتباك وترد في الاوضاع الامنية في منطقة شديدة الحساسية هو نتيجة تنفيذ للمخطط الصهيوني مهما كان الثمن ومهما كانت النتائج ، والتحالف بشكل عضوي مع استراتيجية امريكية للمجابهة ، جعلت سياقها مع القوة النووية الاخرى . المقياس الاول والاخير لسياساتها وتصرفاتها في مناطق العالم ، غير عابئة باهداف شعوب هذه المناطق واولوياتها وحقوقها ومصالحها وطموحاتها المستقلية المشروعة .

هذا المخطط الصهيوني يزحف بوسائل متعددة : الاستيطان - كما يفعل فسي الضفة الغربية وغزة ، وما يرافق حملة الاستيطان من اجراءات قمعية ، كإغلاق المدارس والجامعات والتوقيف التعسفي الاداري ، وهدم المنازل وتشريد السكان - والغزو - كما فعل في لبنان وما رافق ذلك من غارات همجية على القرى والمدن ، وخاصة العاصمة بيروت والمخيمات - واتباع سياسة الضم واللاحاق - كما فعل في الجولان والقدس وما رافق هذا الاجراء من حملات التشريد والاقتلاع والارهاب للسكان العرب . والعدوان ، كما نفذ على المفاعل الذري في بغداد . هذا مع منهج يتميز بعدم الاكثراث للضمير العالمي وللقرارات الدولية ولمقومات السلوك الحضاري والقانوني ، وباللجوء الى حملات التشهير والازدراء الموجهة ضد ما من شأنه ان يخدم قضايا السلام والعدل والامن والاستقرار في المنطقة وفي العالم .

هذا المخطط الصهيوني يلتقي مع ما تصوره الإدارة الأمريكية لنفسها على أنه أولوية مطلقة - أي استراتيجية المجابهة مع الاتحاد السوفياتي على الصعيد الكوني . فعندما تصبح المجابهة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين العنصر الطاغي على الاعتبارات الأخرى ، تتعامى السياسة الأمريكية عن الحقائق الموضوعية القائمة في المنطقة ، وعن الأسباب والدوافع الحقيقية للنزاع المركزي ، أي النزاع العربي - الإسرائيلي فيها ، فيصبح كل تصرف أو سلوك أو سياسة من جانب الأطراف ، محكوما عليه من منظور الحرب الباردة واستراتيجية المجابهة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . فلا تعود الولايات المتحدة تأبه بمجمل علاقاتها الثنائية مع عدد كبير من الدول العربية ، وتتشابه مع إسرائيل في عدم الاكتراث بـ... ما يتعلق بالمطالب العادلة ، أو الحقوق المشروعة للعرب بشكل عام ، وللشعب الفلسطيني بشكل خاص . وتصبح الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقوق الدول العربية المستقلة في استعادة سيادتها فوق كل أراضيها المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، عرضة للاهمال والتجاهل والتفاضي من قبل الدولة الأمريكية .

من هذا المنطلق نجد أن كل ما نقوم به هنا في الجمعية العامة من مناقشات ، وما نصيفه من قرارات ، يصطدم عليها بعدم الاكتراث المقصود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل . إن عدم الاكتراث هذا هو الذي أتاح وسهل قيام معادلة التعاون الاستراتيجي ، التي تسهل بدورها لكل منهما مهمة متابعة أهدافهما بالمنطقة بالتنسيق الفعلي دائما وبالتباين الشكلي أحيانا .

هذا يعني أن التنسيق يصبح أكثر احكاما إذا ما حصل في الأمم المتحدة ، وفي جميع الأوساط الدولية من أجل اجهاض أي قرار تتخذه الأمم المتحدة في مجلس الأمن ، لتفريغه من محتواه ، ولسحابة أي من المبادرات التي تقوم بها المجموعات الدولية - مثل المبادرات الأوروبية ، ومبادرات حركة عدم الانحياز - لأن هذه من شأنها أن تحول دون استئثار الولايات المتحدة بإدارة الأزمة في الشرق الأوسط .

ماذا كانت النتيجة التي حصلت من جراء هذا التنسيق المتزايد والذي تتـ... وجات باتفاقيات التعاون الاستراتيجي الأخير خلال زيارة شامير إلى واشنطن في الشهر الماضي ؟

ان الادارة الامريكية تريد طمأنة العرب الى أن التعاون الاستراتيجي ليس سوى تأكيد لسياسة امريكية ثابتة ومعروفة تجاه اسرائيل ، وأن ما حصل هو مجرد تأسيس وتقنين لهذه السياسة ، وأنه لا يشكل بالفعل أى تطور جديد او جذرى . وكأن الولايات المتحدة تريد اقناعنا أو ايها منا بأنه من الممكن أن تكون اتفاقية التعاون الاستراتيجي بمثابة نهاية المطاف لطماع اسرائيل ضمن حدود لها ، لا رخصة لها في استمرارها في التوسع والعدوان . لكن لو كان هذا التفسير صحيحا ، أما أن الأوان اذن لادارة ريفان أن تعلن في نفس الوقت اعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، هذا الحق الذى مارسه الشعب الامريكى وأيده لشعوب عديدة ، فلماذا يحرمه على الشعب الفلسطيني . كما أن الادارة الامريكية ترغب في أن توحى للعرب بأن هذا التنسيق الاستراتيجي بينها وبين اسرائيل من شأنه أن يساعد ويلبى رغبات كامنة لدى من تسميهم بـ "المعتدلين" وكـ أن الادارة الامريكية تخلق أوهاما لنفسها فتصدقها ، وعندما تصطدم بحقيقة الروابط العضوية والقومية كما حصل اثنا "زيارة الوزير شولتز لتونس والمغرب تتهم "المعتدلين" بأنهم لم يقوموا بما يستطيعون لمساعدتها على تنفيذ خططها وسياساتها في الشرق الأوسط . في هذه الحالة تصبح الادارة الامريكية أكثر تجاوبا مع النظرية الصهيونية القائلة بأن اسرائيل وحدها هي الاداة الوحيدة والمضمونة في تنفيذ سياسة المجابهة مع الاتحاد السوفياتي . من هذا المنظر تعتقد الادارة الامريكية أن العرب يتصدون "لفظيا لهذا التعاون الاستراتيجي الامريكى - الاسرائيلي" ، في حين أنهم "يقدررون سرا فوائده لصالحهم" . ومعبارة أخرى ، فان ما تريده الصهيونية أن يكون واقعا عربيا ، يصبح عند الادارة الامريكية الواقع السوهورم الذى تتعامل معه .

ان الخلافات العربية موجودة بالفعل ، وهي في معظمها تتعلق بمحاولة الدول العربية الاجابة على السؤال التالي ، هل الولايات المتحدة قابلة للاقتناع بضرورة اتباع سياسة موضوعية متوازنة ومجردة فيما يتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي ؟ أم أن هذه القابلية مستحيلة الانجاز . ان الحوار العربي - العربي حول هذا الشأن ، هو جوهر

الخلافات العربية . صحيح أن عددا آخر من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يساهم في الخلافات ، إلا أن هذه العوامل تبقى خاضعة للمخاض الذي يسبق عيادة عملية الانتقال من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى . ورغم أن هذه الخلافات تشتد أحيانا ، إلا أنها تبقى ضمن إطار الخلاف على الوسائل لا الأهداف . هذه الحقيقة لا تدركها - على ما يبدو - الإدارة الأمريكية ، وتعتمد الصهيونية على قدرتها ، خاصة أثناء عام الانتخابات الرئاسية ، على دفع الإدارة الأمريكية إلى تجاهلها وانكارها . وهكذا ، وازاء تأكيد وتطوير مضامين التعاون الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي يصبح الخطر على الأمن القومي لكل العرب اكر وضوحا ، فتزول معظم الملاحظات التي سببت التباين في التقييم والخلاف حول الوسائل ، فتصبح الأهداف الواحدة تفرض وحدة فسي الوسائل ، وفي المنهج ، وفي رد الفعل ، فتتضاءل الخلافات ، وتترجح العلاقات العضوية والوطنية والقومية ، فيتصرف العرب أمام الخطر الداهم كأمة ذات مصير واحد ، إذ أن الأمر لم يعد متعلقا باجتهادات متباينة أو متعارضة ، بل بكيفية مواجهة الاعداد الجديدة للتحدي الاسرائيلي - الصهيوني لمصيرنا .

لعل ما نشاهده من ردود فعل أولية ، ليس سوى بوادر ما يختزنه الرد العربي من احتمالات . وعلى كل حال فإن هذه البوادر تشير إلى عمق الشعور بالوحدة في المنطلق العربي ، وأن وشائج هذه الوحدة هي التي تحدد مسيرة الرد العربي الحقيقي .

وإذا تحولت الفترة الزمنية بين بوادر الرد العربي واكتمال معالمة ، الى فرصة أخرى تعيد الولايات المتحدة أثناءها النظر بشكل جدى في اتفاقية التعاون الاستراتيجي بينها وبين اسرائيل عندئذ ، وعندئذ فقط يصبح بالامكان أن يستعيد المجتمع الدولي انفاسه ، بعد أن يكاد يوصلنا هذا الاتفاق الاستراتيجي الى حافة الهاوية ، وأن يلعب دوره البناء - بمشاركة الولايات المتحدة لا بمجابتها - في قيام السلام العادل والشامل الذي يريده العالم ، وتسعى اليه الأمم المتحدة .

في هذه الفترة الزمنية التي أشير اليها بدأ يظهر في الولايات المتحدة - عند صانعي الرأي على الأقل - وعند بعض صانعي القرار - عملية مراجعة وتحليل علمها تؤدي اذا ما اضيفت الى الردود العربية - لانجاح سعينا لاقتناع الادارة الامريكية بالتخلي عن اتفاقيات التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل ، حتى تتمكن الولايات المتحدة من استئناف دورها كوسيط مقبول ، وكشريك في العمل الدولي لاقرار الأمن والسلام في المنطقة . ولسنا هنا بصدد ذكر العديد من المقالات والتحليلات التي ظهرت في الصحف الامريكية في اليومين الاخيرين ، يكفي أن نلفت النظر الى العنوان الرئيسي لمقالين رئيسيين في الواشنطن بوست في ١١ كانون الأول /ديسمبر " هانحن نستخف بالعرب مرة أخرى " ومقال ثالث في العدد نفسه للمعلق الديبلوماسي فيليب جيلان بعنوان " انه ( ريغان ) لديه سياسة - سياسة لا صلة لها بالواقع " ، ومقال آخر للبروفسور روبرت نيومان - الذي أشرف من قبل الرئيس المنتخب ريغان عام ١٩٨١ على انتقال وزارة الخارجية الامريكية الى الجمهوريين ، في نيويورك تايمز بعنوان " سياسة قصيرة النظر " .

لم نتعود أن تكون العناوين - خاصة فيما يتعلق بالشرق الاوسط وعلى الأخص في الصحف الامريكية تلخيصا واضحا الى هذه الدرجة ، لولا شعور الناس بالحاجة الملحة لحت الادارة الامريكية بسرعة اعادة النظر فيما يمكن اعتباره التهور الامريكي في تبني ودعم أهداف اسرائيل ، تحت غطاء التعاون الاستراتيجي .

هذه المراجعة عند صانعي الرأي تؤكد صوابية تشخيصنا العربي لخطر هذا التطور في عملية التنسيق الاستراتيجي المشار اليه ، غير أن ذلك لا يبرر أى توقع من قبلنا لتغيير فوري او لمراجعة سريعة من قبل الادارة الامريكية . اذ ، لا بد أن نكون دقيقين حتى لا نجيز للتمني أن يأخذ مكان التحليل . ولكم علمنا التاريخ المعاصر ان التفاؤل المستند الى المنطق ، لا بد أن يصطدم مع واقع الطبيعة الخاصة للعلاقات الامريكية مع اسرائيل .

فنحن في الأمة العربية نتلقى حصيلة السياسة الامريكية ، فالسياسة التي تنفذ هي التي نتعامل معها . اما ما نحاول أن نقوم به من ابلاغ واعلام واقناع ، أثناء عملية رسم السياسة ، فهو دليل على رغبة عربية أكيدة في مواصلة الحوار وتحسين العلاقات ودفع الولايات المتحدة أن تتصرف بمسؤولية الدولة الكبرى ، لا بسياسة التحيز الكامل . ولقد اعتقدنا أن حقائق كثيرة قد وضحت للرأى العام الامريكي اثر غزو اسرائيل للبنان في عام ١٩٨٢ وعن طبيعة اسرائيل وسياساتها العدوانية ، وأطماعها التوسعية ، وعن لجوئها الى مبدأ ان الغاية تبرر الوسيلة . كما اعتقدنا ان ما سمي بمشروع ريغان اثر خطابه في أول أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، كان بمثابة بلورة لقناعات امريكية جديدة تركز على ضرورة قيام مسافة بين تبني الولايات المتحدة لأمن ووجود اسرائيل كسياسة ثابتة ، وبين تبني الولايات المتحدة لأهداف وأطماع اسرائيل في الهيمنة والتوسع واللا اكتراث بالضوابط المناقبية والدولية .

لقد كانت لنا نحن العرب تحفظات على عدد من النقاط الواردة في مشروع ريغان أبلغناها للادارة الامريكية وللرئيس ريغان ، كما اننا اعتبرنا أن في المشروع نقاط تلاق مع عدد من البنود والأفكار التي وردت في قرارات قمة فاس . ان ما قمنا به هو انه اعتبرنا ان مشروع ريغان يمكن ان يكون احدى اوراق العمل الصالحة لاجساد حل لازمة الشرق الاوسط . لقد رأينا فيه احدى المرتكزات التي يمكن ان تقوم عليها تسوية شاملة . وبالمقابل ، رفضت اسرائيل بشكل قاطع جملة وتفصيلا ، مشروع ريغان .



اكثر من ذلك ، فقد ردت على طلب الرئيس ريغان بتجميد زرع المستعمرات ، بينما خمس مستعمرات جدد في الضفة الغربية بشكل مسرحي ثاني يوم للطلب .

ماذا كانت النتيجة ؟ المنطق يقول انه كان على الرئيس ريغان حرصا منه على سمعة مشروعه ومصداقية سياساته وهيبته التزاماته ، أن يعاقب اسرائيل على صفاقة التحدى المباشر له ولمشروعه . هذا ما يقوله ويفرضه المنطق . لكن ماذا حصل في الواقع ؟ حصل ان ادارة الرئيس ريغان بدأت بمعاقبة العرب على موقفهم البنّاء والجاد . ثم انتهت الآن بمحاولة معاقبة العرب مجددا بواسطة اتفاقية " التعاون الاستراتيجي " مع من ؟ مع اسرائيل التي رفضت المشروع واعتبرته لاغيا . وعند ما سألنا المسؤولين الامريكيين على كافة المستويات ، كان جوابهم ان على الولايات المتحدة أن تكون صبورة مع التعنت الصهيوني والرفضية الاسرائيلية ، لأن اسرائيل " شديدة الحساسية " ولا بد من مراعاة مزاجية حكامها . وكيف تتم المراعاة ؟ من خلال المزيد من المساعدات العسكرية والهبات المالية والاقتصادية والحمايات السياسية والدبلوماسية .

وعند ما جابها المسؤولون بهذه المفارقة العجيبة ، اجابونا بما هو أعجب ! انه بمقدار ما تطمئن اسرائيل الى مواصلتنا " المساعدة غير المشروطة ، بمقدار ما تليين مواقفها المتصلبة ، وتصبح أكثر استجابة لتدخلنا ووساطتنا ! " .

ليس هنا ، سيدى الرئيس ، مجال سرد لما تعنيه هذه الاجابات الامريكية على التساؤلات العربية . لكن عندما تلازم هذه الاجابات حملة تشهير من قبل الادارة الامريكية بالمواقف العربية ، ننفذ آنذاك الى خلفية التعاون الاستراتيجي المتطور بين الولايات المتحدة واسرائيل . ان التشهير يتخذ اشكالا متعددة . فمن تصنيفنا بين عربي " معتدل " وآخر " متطرف " ، الى تحريضها لبعضنا على البعض الآخر .

كأن افتعال حرب أهلية بين العرب ممكن ، وبالتالي قادر على خدمة ما يسمى بالمصالح الأمريكية - اقتصاديا واستراتيجيا ، الى محاولتها جعل التباين في التفكير دليل نفي وجود الانتماء القومي للعرب ، وجعل وحدة مصيرهم ضرب من المستحيل . لقد كانت حملة التأسيس دوما ، هي الوسيلة التي قصدت منها الصهيونية اقناعنا بتعدد مصائرنا ، وان تجعل من الظروف الخاصة لهذا البلد او ذاك ، دليلا قاطعا على انتفاء وحدة المصير ووحدة الانتماء . تتصور الصهيونية أن كل نجاح تحققه فهي هذا المضمار ، من شأنه ان يرسخها ككيان نابع من المنطقة بدلا من كونه دخيلا عليها ، وان يجعل بالتالي هيمنة اسرائيل على المنطقة دليل نمو بدلا من الـ السيور الذي يأتي في أعقاب كل عدوان وتوسع تقوم به . المعضلة هي ان الاطماع الصهيونية تتحول الى مسلمات عند البعض في الادارة الأمريكية وفي الكونغرس . وعند بعض صانعي الرأي ، ممن يستعطون مواقعهم ومنابرهم لجر الولايات المتحدة الى تبيين مسبق لاهداف اسرائيل الراهنة واللاحقة .

ومن قائل بأن " المعتدلين " العرب لم يستطيعوا أن يفرضوا قناعاتهم وسياساتهم على " المتطرفين " ففوتوا على أنفسهم فرص تمكين الولايات المتحدة من أن تكون أكثر موضوعية في مواقفها وسلوكها ازا " أزمة الشرق الاوسط ، نجيب نحن بدورنا على هذه المقولة بأن ما تحقق من اجماع في قمة فاس دليل واضح على تمكن العرب من اتخاذ قرار قومي حاسم لصالح السلام العادل عندما تكون فرص هذا السلام متوافرة . لكن ما الذي حدث بعد تبني العرب مشروع السلام في قمة فاس ؟ رجب به المجتمع الدولي بكل قطاعاته . اما الولايات المتحدة فوقفت عنده مترددة ، لا نتيجة تقييم دقيق له ، أو دراسة عميقة لمضمونه ، لانه لاشك ان هذا التقييم ، وهذه الدراسة ، قد أجريتا - بل لأن كون المشروع صادر عن مؤسسة عربية أي جامعة الدول العربية بحد ذاته يجعل قبوله حتى لو كانت الادارة مقتنعة به أمرا يثير اسرائيل ، وبالتالي يعطل امكانية الولايات المتحدة " بالتأثير عليها " فنحن العرب مطالبون

بأن نقدم مشروعا للسلام حتى يقال عنا أننا ايجابيون ، وعندما ننجح في ذلك كما حدث في فاس ، يصبح كون مقدمي المشروع عربا ، مدخلا لتردد أمريكي في قبوله ، أو مجرد قبول أكثر بنوده . وإذا لم يتقدم العرب بمشروع فيتحول هذا الى "عجز" العرب عن "التفكير الواقعي أو البناء" ، " واستمرارهم في السلبية " مما " يجعل التعامل معهم أمرا صعبا للغاية " .

في الواقع ، سيدى الرئيس ، نحن في حيرة أمام هذا الموقف الامريكى تجاهنا فالاجماع العربى ينفي منطق التصنيف ، والخلاف العربى يبرر منطق التجاهل . هذا الواقع يرجع الى تغلغل النفوذ الصهيونى ، وانسياب فكره الى مواقع كثيرة في صميم عملية صناعة القرار والرأى ، خاصة في الكونغرس ، وفي عدد من أجهزة الاعلام الرئيسية .

وماذا تفعل الادارة الامريكية عندما نواجهها بحيرتنا ؟ ان عددا من المسؤولين الامريكيين المكلفين بالرد علينا يتسترون وراء القول بان " مشروع ريغان " هو " اللعبة الوحيدة في المدينة " . بمعنى اخر ، على العرب أن يقبلوا المشروع كله حتى نتكهن من أن " نخرج " اسرائيل بهذا " القبول العربى " وعندما نبين بأن صاحب المشروع نفسه ، أى الرئيس ريغان ، أشار بأن ما تقدم به " قابل للبحث " وبالتالي فهو منطلق للبحث عن اسس السلام لا نهاية المطاف لهذا البحث ، وعندما نوضح بأن الموقف الاسرائيلى منه قد يجعل من قبولنا الكامل به ذريعة اضافية لتمسك اسرائيل بالرفض يجيبنا هؤلاء بأن المشكلة أن لاسرائيل " نفوذ كبير " في الكونغرس ، فبدلا من أن تتضاءل حيرتنا ، نراها تتزايد ، وفي بعض الاحيان تصبح اكثر يأسا .

لقد فاخرت الولايات المتحدة بأنها وحدها قادرة على التدخل لايجاد التسويات لأزمة الشرق الاوسط . لقد تعمدت أن أقول " تسويات " لأن سياسة الولايات المتحدة انتهجت نمطا من التعامل مع قضية الشرق الاوسط يستبعد التسوية

الشاملة المطلوبة كما أرادها المجتمع الدولي ، بتسويات جزئية . اثبتت التجربة ان هذا النهج أكثر اثاراً للمشاكل والازمات ولا انتشار العنف ، وأنها تجيز لاسرائيل شراء المزيد من الوقت لتحقيق أطماعها في التوسع والضم والهيمنة . لذا نرى كيف ان اصرار الولايات المتحدة على جعل علاقاتها المتميزة مع اسرائيل وسيلة تعمل على الاستئثار بما أسميناه ادارة الازمة في الشرق الاوسط . فقد كانت " الاتفاقيات " التي دفعت الولايات المتحدة في ايجادها تفسر من قبل اسرائيل على أنها مصادد تفرض بحكم احتلالها وبحكم عوامل سياسية داخلية امريكية بحتة لا تمت الى جوهر القضايا بصلة ، بل تمكن اسرائيل من مواصلة الابتزاز . يستتبع هذا تساهل امريكي تجاه اسرائيل ، بحيث تتصور اسرائيل أن بمقدورها خرق الالتزامات الامريكية المعلنة دون أن تكون هناك أية تكلفة أو أية معاقبة امريكية لها . والا فكيف نفسر إعلان الولايات المتحدة تكراراً بأن المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة " عراقيل أمام عملية السلام " وينفس الوقت تعطي اسرائيل كل الامكانيات العسكرية والمالية والسياسية المضافة مؤخراً التي تمكن الكيان الصهيوني من زيادة هذه المستعمرات التي تستهدف الغاء الوجود الوطني للشعب الفلسطيني ؟

يتبع هذا التساهل الامريكي ، أن اسرائيل تواجهنا ، وتواجه المجتمع الدولي ، بالامر الواقع *FAIT ACCOMPLI* ، وبعد أن ترسخ احتلالها وسياسات الضم ، تجئ الولايات المتحدة لتخبرنا بين مزيد من القبول بالامر الواقع الذي تفرضه اسرائيل عنوة ، أو الارتهان بمشيئة الولايات المتحدة التي تطلب اليها في الحقيقة أن نتوقف الضربات - الناشئة عن الاحتلال والضم وانشاء المستعمرات . . . اما كأصدقاء لها ، أو كخصوم لها ، كان تحقيق أهداف وأطماع اسرائيل أمر محتم علينا ، نأخذها بالتقسيط أو بالجملة .

كأن الولايات المتحدة ، خاصة بعد هذا التعاون الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي ، تقول لنا ان الضربات الصهيونية اتية لا محالة ، اما ان نلتقفها قاسية او ملطفة .

ان الولايات المتحدة بذلك تعمل على تطيف شعورنا بالضربات ، لا تجنبنا اياها ، والا كيف نفسر موقف الولايات المتحدة عندما يقول الوزير شولتن ان العرب يعرفون علاقة الولايات المتحدة باسرائيل ، اجل اننا نعرف هذه العلاقة المتميزة المتحيزة ولقد سبق لنا أن قلنا في واشنطن يوم ٣٠ نوفمبر الماضي :

" ان العرب اثبتوا مقدرة على معايشة الانحياز الامريكى لاسرائيل ،  
 الآ أن عددا من الدول العربية تصورت أن علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة  
 سوف تؤدى في حصيلتها الى دفعها نحو سياسة أكثر توازنا وموضوعية تجاه  
 النزاع العربي - الاسرائيلي . وأن سياسة التعاون الاستراتيجي الأمريكى قوّضت  
 الكثير من هذه التوقعات ، لأنها اثبتت أن اهتمام الولايات المتحدة بالمصالح  
 والحقوق المشروعة وشاعر اصداقائها العرب لم تكن سوى ايهاما بايهاام " .  
 ان الأمة العربية بكل أبعادها ، ان تجد نفسها في صراع مع اسرائيل ، هذا  
 الكيان الصهيوني ، تدرك مسئوليتها التاريخية بأن الصراع في جوهره ، صراع قيم ، السى  
 جانب كونه نضالا في سبيل استرداد حقوق مسلمة وأراض مغتصبة . ان القيم التي نلتزم بها  
 ونمثلها ، هذه القيم النابعة من تلاقي حضارتنا مع طموحاتنا ، تفرض علينا اعتبار اليهودية  
 جزءا من كياننا الروحي وتراثنا الشامل . لهذا فلن نسمح بدمجها بالصهيونية ودمج مواقفنا  
 من الصهيونية بارتباطنا بالقيم الانسانية المشتركة .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : لقد استمعنا بذلك للمتكلم

الأخير في المناقشة بشأن هذا البند . وأعطي الكلمة الآن لممثل الهند لعرض مشاريع  
 القرارات من A/38/L.43 الى A/38/L.46 .

السيد كريشنان ( الهند ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : أتشرف باسم

مقدي مشاريع القرارات أن أعرض على الجمعية العامة للنظر ، مشاريع القرارات المتعلقة  
 بالحالة في الشرق الأوسط الواردة في الوثائق A/38/L.43 و A/38/L.44 و A/38/L.45  
 و A/38/L.46 وعلى غرار مشاريع القرارات المشابهة في السنوات السابقة ، تتضمن هذه  
 المشاريع المبادئ الأساسية لحل شامل وعادل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط - وهي مبادئ  
 أرستها بالفعل ووافقت عليها من قبل ، الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وحركة  
 بلدان عدم الانحياز .

أما مشروع القرار A/38/L.43 ، فيدين اسرائيل لعدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، ويعلن أن احتلالها لمرتفعات الجولان السورية عمل عدواني بموجب أحكام المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣١٤ (د - ٢٩) . كما يعلن أيضا أن قرار اسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية قرار لاغ وهاطل ولا صحة له قانونا ، ويؤكد ضرورة إلغاء ذلك القرار . وطى حين يطلب مشروع القرار الى الدول الأعضاء تطبيق تدابير معينة من أجل عزل اسرائيل ، يؤكد من جديد ضرورة انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، كشرط أساسي سبق لارساء دعائم سلم شامل وعادل في الشرق الأوسط . وأما مشروع القرار A/38/L.44 فيشير الى الأحكام ذات الصلة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ودستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ( اليونسكو ) ، وسائر الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة والمتعلقة بحق الهوية الثقافية ، ويطلب الى حكومة اسرائيل أن تعيد طى نحو كامل ، عن طريق اليونسكو ، كل ما استولت السلطات الاسرائيلية عليه من الممتلكات الثقافية الملوكة للمؤسسات الفلسطينية \* .

أما مشروع القرار A/38/L.45 ، فيتناول وضع مدينة القدس الشريف . ومشروع القرار A/38/L.46 قرار شامل يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط ، وطى حين يرحب بالدعم العالي المقدم الى القضية العادلة للشعب الفلسطيني والبلدان العربية الأخرى في كفاها ضد العدوان والاحتلال الاسرائيليين ، فانه يطالب بحل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط . وهو يؤكد من جديد الاقتناع بأن قضية فلسطين هي لب النزاع في الشرق الأوسط ولا يمكن التوصل الى سلم شامل وعادل ودائم بغير الممارسة الكاملة للشعب الفلسطيني لحقه الوطني الثابت ، والانسحاب التام والفوري وغير المشروط لاسرائيل من كل الأراضي الفلسطينية والأراضي الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ويعترف مشروع القرار بالأهمية الكبيرة لعنصر

\* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

الوقت في حل النزاع ، ويؤكد من جديد الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للمسلم بشأن الششرق الأوسط على النحو المحدد في الفقرة هـ من اعلان جنيف تحت اشراف الأمم المتحدة وطسى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

لقد سردت بايجاز محتويات مشاريع القرارات المطروحة علينا ، ولا أعتقد أن هناك حاجة لأن أتناول كل مشروع منها بالتفصيل نظرا لأنها جميعا واضحة في حد ذاتها .  
اني أقدم مشاريع القرارات A/38/L.43 الى A/38/L.46 الى الجمعية العامة للنظر فيها واعتمادها في جلستها المعقودة يوم الجمعة ١٦ كانون الأول / ديسمبر .  
وآمل مخلصا أن تحظى مشاريع القرارات بالتأييد الشامل من جانب هذه الجمعية العامة .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الأسبانية ) : كما أعلنت بالاسم ، سيحمرى التمهت على مشاريع القرارات هذه صباح يوم الجمعة .  
البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

#### قضية فلسطين :

- ( أ ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛ (A/38/35)
- ( ب ) تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين (A/38/46) ؛
- ( ج ) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين (A/CONF.114/42) ؛
- ( د ) تقرير الأمين العام (A/38/458-S/16015) ؛
- ( هـ ) مشاريع القرارات (A/38/L.36 الى A/38/L.40) ؛
- ( و ) تقرير اللجنة الخامسة (A/38/725) .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الأسبانية ) : هل لي أن أذكر الممثلين بأن المناقشة المتعلقة بهذا البند قد اختتمت في الجلسة العامة ٨٢ التي عقدت يوم الاثنين هـ كانون الأول / ديسمبر .



ومعروض على الجمعية الآن مشاريع القرارات A/38/L.36 التي A/38/L.40 وسأعطي الكلمة أولاً لأولئك الممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل عملية التصويت بشأن أي من مشاريع القرارات الخمس هذه أو بشأنها جميعها . وستتاح الفرصة أيضاً للممثلين لتعليل تصويتهم بعد انتهاء جميع التصويتات .

وأذكر الجمعية العامة بأنه بموجب المادة ٨٨ من النظام الداخلي ،  
 " لا يجوز للرئيس أن يأذن لصاحب اقتراح أو تعديل بأن يعلل تصويته  
 على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه " .

وعلاوة على ذلك ، تحدد كلمات تعليل التصويت بعشر دقائق وتلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد الجورنوز ( اكواردور ) (ترجمة شفوية عن الأسبانية ) : لقد  
 أيدت اكواردور وما مشاريع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين لأن هذه المشكلة تتعلق  
 بالمبادئ الأساسية التي تشكل سياسة اكواردور الخارجية كذلك المتعلقة بعدم استعمال  
 القوة في العلاقات الدولية وعدم التدخل وتقرير المصير للشعوب والتسوية السلمية للمنازعات  
 وتحشياً مع هذه المبادئ ، أدانت اكواردور وما كل انتهاكات القانون في أي جزء من أجزاء  
 العالم ، وكذلك استخدام القوة كوسيلة لحيازة الأراضي أو فرض الحلول .

ان تفاقم الموقف في فلسطين نتيجة للفرزوالاسرائيلي غير المشروع لأراضي لبنان وهو حدث دأبت **اكوادور** على ادانته في مناسبات مختلفة ، وفي محافل مختلفة ، تسند أدى الى استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ثلاثة مناسبات . وقد شددنا آنذاك على الحاجة الملحة لسحب جميع القوات الأجنبية من لبنان سواء كانت اسرائيلية أو سورية أو من أي دولة أخرى ، إلا فيما يتعلق بقوات الأمم المتحدة التي تقوم بالحفاظ على الاستقلال السياسي للبنان ووحدته الوطنية . ان السراى العام في العالم بأجمعه يطالب بوضع حد للمعاناة التي طالت للشعب اللبناني ، والذي له الحق في العيش في سلام ، واحترام سلامته الاقليمية وتقرير مسيره بحرية في ظل الديمقراطية ودون ضغط خارجي من أي نوع .

ويشعر وقدى بقلق بالغ ازاء تدهور الموقف في تلك المنطقة حيث يأخذ طابعاً يزداد خطورة بصورة مستمرة ويهدد بأن يصبح صراعاً دولياً ذا عواقب لا يمكن التنبؤ بها ، نتيجة لتصعيد الأحداث التي تتجه بصورة محسوسة نحو مواجهة مأساوية بين الشرق والغرب . وتطالب اكوادور من جديد بالامتنال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة باعتبارها **أفعل** الوسائل للتوصل الى حل دائم وعادل للمشكلة . وهذا يتطلب تسوية سياسية شاملة ينبغي أن تتضمن بالضرورة الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة . ومن الضروري لتحقيق ذلك الهدف اعتراف اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كل منها بالآخر كأطراف في المفاوضات ، وينبغي التوصل للحلول التفاوضية من أجل التعايش ، وتحقيقاً لتلك الغاية ، يجب توفير مناخ من تخفيف التوتر وروح من التفاهم دون تعصب ديني أو تعصب سياسي ، وليس من الصعب تحقيق ذلك كما انه ليس بالأمر الجديد في مسار التاريخ حيث تعايشت ثلاثة أديان توحيدية عظيمة وتمكنت شعوبها من التعاون في مجال الثقافة والمشاركة في الرفاهية .

ولذلك فان اكوادور ستواصل المساهمة في أى تدبير يستهدف حل قضية فلسطين وتأبيده وهي جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، والا فلن يسود السلم والأمن في تلك المنطقة ويظل الخطر الكامن قائما لأنه في أى وقت يمكن أن ترتكب الأعمال الاجرامية كذلك التي ارتكبت في لبنان وتسببت في وقوع العديد من الضحايا الأبرياء وقد تهدد باشعال مواجهة شاملة يكون من الصعب احتواؤها . ويتلك الروح البناءة الرامية الى تحقيق سلم شامل ودائم في الشرق الأوسط عن طريق حل عادل لقضية فلسطين ستصوت اكوادور تأييدا لمشاريع القرارات المقدمة بشأن ذلك البند .

السيد هارلند (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشار رئيس وزراء نيوزيلندا في بيانه في بداية هذه الدورة الى الشرق الأوسط عندما ذكر أن الأمن والسلم لن يتحققا بقوة السلاح وحدها ، وتدلل المسألة المستمرة والمعاناة التي تتعرض لها تلك المنطقة على صحة ذلك .

وستظل تسوية المشكلة الفلسطينية مفتاح السلام في الشرق الأوسط ، بيد أننا لسنا نتمكن من حل تلك المشكلة عاما تلو الآخر . لقد انقضى الآن ستة عشر عاما منذ اعتمده مجلس الأمن قراره ٢٤٢ (١٩٦٧) . وما زالت المبادئ الواردة في ذلك القرار وفي قرار التسليم في عام ١٩٤٧ تمثل الأساس الواقعي لتسوية سلمية .

وتعتبر حقوق وطموحات الشعب الفلسطيني من الشواغل الرئيسية وحقه الأساسي هو حق تقرير المصير بما في ذلك حقه في اقامة دولته اذا ما رغب في ذلك . وينبغي تسوية مسألة ايجاد وطن للفلسطينيين اذا ما كان لمشكلة الشرق الأوسط أن تجد حلا . ونعتقد انه قد آن الأوان لأن تتقبل اسرائيل فكرة اقامة دولة فلسطينية عربية .

لقد رحبت نيوزيلندا بوقف اطلاق النار الأخير في لبنان ومحادثات التوفيق اللاحقة له . وهي مؤشرات على أنه يمكن حتى للأعداء الغداسي أن ينحوا جانبا حزازاتهم الشخصية

ويجلسوا معا لمناقشة مشاكلهم . ان هذه الروح من التعاون هي التي ينبغي أن تحاكيها الأطراف الرئيسية في نزاع الشرق الأوسط حتى يمكن حل المسائل التي يتضمنها ذلك النزاع واقترار السلم في المنطقة .

ويأسف وفدى لعدم تمكنه من تأييد كل مشاريع القرارات هذه التي سيجرى التصويت عليها اليوم ، ان لم يكن لشيء فأنها ، بالأقل ، لا تعكس بصورة ملائمة التوازن في المبادئ الواردة في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . ومشروع القرار بالوثيقة A/38/L.36 بمصفا خاصة يقصر في هذا الخصوص . ولقد أعربنا سابقا عن تحفظاتنا بشأن تكلفة أنشطة الاعلام مثل تلك المشار إليها في الوثيقتين A/38/L.37 و A/38/L.40 . ومن ثم فان وفدى سيمتنع عن التصويت على تلك المشروعات الثلاثة .

ان تحفظات نيوزيلندا بشأن مشروع القرار A/38/L.38 لا تتعلق بتأييد اعلان جنيف أو الخطوط التوجيهية الموضوعة لعقد المؤتمر المقترح للسلم في الشرق الأوسط . فنحن نؤيد من حيث المبدأ فكرة تسوية قضية فلسطين تحت رعاية الأمم المتحدة لكننا نشك في الطبيعة العملية لذلك القرار . وحتى يحين الوقت الذي تكون فيه جميع الأطراف المعنية مستعدة للاشتراك في ذلك المؤتمر بتوقعات واقعية ، فان نيوزيلندا يساورها الشك في أن موارد الأمم المتحدة ينبغي أن تخصص بتلك الطريقة ، ومن ثم فان وفدى سيمتنع عن التصويت على مضمون ذلك المشروع أيضا .

وأقول على مضمون "لأن نيوزيلندا تؤيد الخط المعتدل الذي اتخذته الدول العربية في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين والذي حضرناه بمصفا مرغب . ونحن نرحب بصورة خاصة بالاشارة التي وردت في اعلان جنيف وفي مشروع القرار بالوثيقة A/38/L.38 بشأن حق جميع دول المنطقة في العيش داخل حدود آمنة محترف بها دوليا . فذلك يمثل في رأينا مجرد خطوة صغيرة بعيدة عن الاعتراف الرسمي باستقلال اسرائيل وسيادتها . ونحن نتطلع الى اليوم الذي سيشعر فيه جيران اسرائيل بالقدرة على اتخاذ تلك الخطوة الصغيرة في نهاية المطاف .

السيد مدينا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أكدت البيانات التي القيت خلال مناقشاتنا لهذا البند من جدول الأعمال من جديد على الحاجة الى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير بخاصة وكل النتائج المترتبة على التوصل الى ذلك الحق . وينبغي أن يتحقق ذلك في نطاق تسوية سلمية تضمن لجميع دول المنطقة الحق في العيش داخل حدود آمنة معترف بها دوليا .

وأثناء الاشتراك في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد بجنيف خلال الفترة من ٢٩ آب/أغسطس الى ٧ أيلول/سبتمبر ، اتاحت لي الفرصة لأوضح أن تلك السياسة تشكل جوهر موقف حكومتي تجاه تلك المسألة التي تعتبر ذات أهمية أساسية وعالمية من حيث طبيعتها نظرا لما تتطوى عليه من مصالح وقيم بالاضافة الى كل ما يصحبها من مخاطر .

ويعبر التصويت على مشاريع القرارات المطروحة علينا عن القبول السائد بشأن مبدأ مسؤولية المجتمع الدولي والذي من واجبه المساهمة في التوصل الى حل لموقف يتصف بتلك الخطورة البالغة من وجهة نظر أمن الدول وكذلك لأبعاده الانسانية . وبالطبع سيكون التصويت من قبل وفد متوافقا مع الموقف الذي اتخذته البرتغال عند اشتراكها في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين .

وسيصوت وفد بلادى مؤيدا لجميع مشاريع القرارات المطروحة للتصويت الان على الجمعية العامة . ومع ذلك ، فلا بد ان نذكر اننا مقتنعون تماما بانه من السابق لأوانه أن نعقد اى مؤتمر للسلام ، لأن الظروف غير مهيأة بعد لضمان حضور جميع الاطراف المعنية وهو ما يعتقد وفد بلادى انه امر ضرورى لانجاح مثل تلك المبادرة .

السيد بنيس ( اسبانيا ) ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : مثلما قال

الامين العام ، انقضى عام من الاحباط ومرة اخرى تواجه الجمعية العامة الحاجة الملحة لايجاد حل سلمي لمشكلة فلسطين . وتؤكد الاحداث الاخيرة التي وقعت في لبنان ، وما صاحبها من موت ودمار ، بصورة قاطعة مدى استحالة ايجاد حل دائم لمشكلة الشرق الاوسط مالم نبدأ اولا بتسوية قضية فلسطين .

ومع ان موقف اسبانيا معروف تماما ، وأعرب عنه في جميع المناسبات في الامم المتحدة سواء في الجمعية العامة او في مجلس الامن ، فان وفد بلادى يرى لزاما عليه ان يسلط الضوء مرة أخرى على المبادئ الضرورية لحل مشكلة فلسطين ، والتوصل ، عن طريق ذلك ، الى اقرار السلم في الشرق الاوسط وهي : أولا ، عدم جواز الحصول على الاراضي بالقوة ، وبالتالي ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ . ثانيا ، الاعتراف بحق جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها . ثالثا وأخيرا ، احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير .

ووفقا لهذا الموقف القائم على المبدأ ، وشعورا بالقلق العميق ازاء تطور الصراع في الشرق الاوسط ، ما فتئت حكومة اسبانيا تؤيد جميع الجهود الرامية الى ايجاد حل عادل وشامل للنزاع . وفي هذا الصدد ، ترى اسبانيا ان قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) و٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) ، رغم انهما يشكلان معلمين اساسيين في البحث عن حل للصراع فسي الشرق الاوسط ، لا يشكلان أساسا كافيا لتحقيق السلم الشامل والدائم ، لأنهما لا يتصديان لجوهر المسألة . لهذا يتعين على مجلس الأمن ان يستكمل هذين القرارين بصيغ تؤكد بصورة واضحة لا لبس فيها ، الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

وفيما يتعلق بالسلسلة الطويلة . من الجهود الرامية الى تحقيق السلم في المنطقة تنظر حكومة اسبانيا نظرة ايجابية الى الخطة التي وضعت في مؤتمر القمة العربي الذي عقد بمدينة فاس في أيلول / سبتمبر من العام الماضي ، حيث أن تلك الخطة تفترض موقفا عربيا فلسطينيا جديدا قد يفتح الافاق أمام حوار يؤدي الى اقرار السلم .

ان حكومة اسبانيا ، مسترشدة بقناعتها بأن الضرورة تقتضي - دون شروط مسبقة - استكشاف جميع السبل غير العنيفة التي قد تؤدي الى تسوية النزاع في المنطقة ، قامت بدور نشط في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، ووقعت على اعلانه الختامي .

وينفس الروح البناءة ، سيصوت وفد اسبانيا مؤيدا لمشاريع القرارات الخمسة المطروحة على الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين ، أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/38/L.38 ، فيود وفد بلادى ان يكرر فحسب التحفظ الذي اعربت عنه حكومة اسبانيا بشأن الفقرة هـ من اعلان المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، والذي ينص على ما يلي :

"تود اسبانيا ، والتي دأبت على اظهار اهتمامها البالغ بمشكلة القضية الفلسطينية وبايجاد حل مبكر لها عن طريق احلال سلم شامل وعادل ودائم ، ان تعلن ، فيما يتعلق بالفقرة هـ من اعلان جنيف بشأن فلسطين ، أنها وان كانت تؤيد كل التأييد مضمون تلك الفقرة فيما يتعلق بعقد مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الأوسط على أساس المذكور في الفقرة ، فانها مع ذلك ترى أن قبول هذا المسدأ لا يعني استبعاد خطط السلم الأخرى المتعلقة بالمنطقة " . ( A/CONF.114/42 ، ص ١٣٥ ) .

ان الامين العام ، بما عهد فيه من اخلاص وبعده نظر ، يؤكد من جديد ، في تقريره الى الجمعية العامة ، على ضرورة التصدي لجذور مشكلة الشرق الاوسط ، والشروع على الفور في اجراء مفاوضات جديرة وواقعية تشترك فيها جميع الاطراف . وحكومتي تشاطره ذلك الرأي تماما .

ان تاريخ الشرق الأوسط منذ اعتماد الجمعية العامة قرارها ١٨١ (د-٢) تاريخ للجهود التي باءت بالفشل في تحقيق السلم ، والفرص المضيعة التي لا تترك فحسب المشاكل المتراكمة دون حل ، بل وتزيد من الشعور بالاحباط لدى الاطراف . وينبغي الخروج من تلك الحلقة المفرغة لانها تلغي الارادة السياسية وتحبط الرغبة في السلم لدى جميع الاطراف المعنية .

ان السبيل الى السلم لا يمكن تلسمه الا بمشاركة الشعب الفلسطيني ؛ لان الاحباط المستمر لتطلعات المشروعة يؤدي حتما الى الشقاق ، وذلك يؤدي في حد ذاته الى ايجاد عنصر اضافي لزعزعة الاستقرار . وتود حكومتى ان تفتتم هذه المناسبة لكي تتوجه بنداء صادق من اجل وحدة الشعب الفلسطيني حتى يتمكن دون تدخل خارجي ، من ان يضطلع بدوره الأساسي الصحيح في الجهود الرامية الى تحقيق مصالح تاريخية بين جميع شعوب المنطقة .

السيد لوندفيك ( السويد ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) ان السويد

بصفتها بلدا مشاركا مشاركة كاملة في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف هذا العام ، قد شاركت في توافق الآراء الذي ادى الى اعتماد الاعلان الخاص بالمؤتمر . ويرى وفد بلادى من الصحيح ان يذكر الجمعية بأن موقف السويد المتمثل ففسى الانضمام الى توافق الآراء في المؤتمر ، قد افصح عنه في بيان الحق بتقرير المؤتمر . ففي ذلك البيان أشير الى ان حكومة السويد ترى ان الحل الشامل والدائم للنزاع في الشرق الأوسط لا بد أن يأخذ المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية في الاعتبار . ان اشتراك السويد في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين لا بد ان ينظر اليه باعتباره جهدا يرمي الى الاسهام بفعالية في ايجاد مثل ذلك الحل العادل والمنصف .

وفي السنوات الأخيرة كان هناك اتجاه نحو تحقيق توافق دولي واسع في الآراء بشأن بعض العناصر الأساسية التي ينبغي ان تشكل جزءا من التسوية التفاوضية . وتلك العناصر الأساسية تتمثل ، فيما ترى حكومة السويد ، في انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي



تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحق جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، فسي العيش داخل حدود ائمة معترف بها ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الخاصة به .

ان الاعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين قد تضمن تلك العناصر بشكل مكن الوفد السويدي من الانضمام الى توافق الآراء . ومع ذلك ، فلا بد ان نسجل ان الاعلان لا يوضح بصورة كافية موقف السويد بكل جوانبه . فهو لا يشير الى قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) و ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) ، اللذين تعتبر السويد أنهما يشكلان أساس التسوية ، كما انه لا يشير بشكل واضح وصريح الى حق اسرائيل في العيش داخل حدود آئمة معترف بها . وذلك الاغفال بالاضافة الى صياغات معينة مفردة في التعميم وغير محددة ، تجعل الاعلان أقل توازنا مما كان يريه الوفد السويدي .

كما أوضح البيان السويدي أن بلادى لديها تحفظات بالنسبة لبعض أجزاء برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر دون تصويت . فبرنامج العمل يحتوى صياغات نجد أنها اما كاسحة أو قطعية أو غير واقعية ، ولهذا نجدها غير مقبولة تماما . ونظرا لهذه الاعتبارات ، سيصوّت وفد بلادى مؤيدا لمشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/38/L.38 و A/38/L.39 و A/38/L.40 .

### السيد كنيبنغ - فيكتوريا (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية

عن الاسبانية) : يعتبر السلم أسمى القيم الاجتماعية لدى الجمهورية الدومينيكية . فنحن نعتبر أن السلم هو الرصيد المشترك للبشرية جمعاء . ولا سبيل لتحقيق أى تقدم أو تنمية اقتصادية أو اجتماعية بخير سلم . ولذلك ، ينبغي أن يكون السلم هو التوافق العظيم لآراء كل الأمم .

وأخذا بهذا الاقتناع الراسخ ، سيصوّت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار A/38/L.38 ، حيث أننا نؤمن بأن أى جهد يستهدف السعي الى تحقيق السلم يستحق القبول منا . ومع ذلك ، كان وفد بلادى يفضل أن يأخذ مشروع القرار هذا في الاعتبار قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين ، كما ينبغي أن نذكر ، لا يزالان متمتعين بصلاحيه كامله . ويرى وفد بلادى أن اعادة تأكيد المبادئ الواردة في هذين القرارين ، كان حريّا بأن يجعل مشروع القرار A/38/L.38 أكثر موضوعية واتساقا ، حيث أنه ليس هناك أى شك في أن تلك المبادئ مازالت المبادئ الأساسية للمفاوضات الرامية الى تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ، من خلال حل منصف لقضية فلسطين .

وعلى ذلك ، وعلى أساس هذا الموقف ، كنا نود لو أن هذين القرارين أدمجا في مشروع القرار المشار اليه آنفا . وعلاوة على ذلك ، يود وفد بلادى اغتنام هذه الفرصة ليعلن أنه سيصوّت مؤيدا لجميع مشاريع القرارات .

### السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تـرى

حكومة النرويج أن العناصر الأساسية لتسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق

الأوسط واردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ولا تزال أهم العناصر ما يلي : أولاً ، انه لا يمكن قبول الاستيلاء على الاراضي بالقوة ؛ ثانياً ، يجب أن يكون لجميع الدول في المنطقة الحق في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً ؛ وثالثاً ، الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير ، وإعمال تلك الحقوق .

وإذا ما أخذت هذه المبادئ الأساسية معها فانها تقيم توازناً بين المصالح الحيوية للأطراف المعنية . وإذا ما اعترفت الأطراف على نحو متبادل بهذه المصالح الأساسية ، سيتسنى الخروج من الدائرة المفرغة التي حالت دون التوصل الى حل سلمي في الشرق الأوسط لسنوات طويلة .

وعلى أية حال ، لا تتضح هذه المبادئ الأساسية ولا هذا التوازن في الاعلان وبرنامج العمل المعتمدين في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين . ويتضمن كلاهما عناصر لا تقبلها حكومة بلادى . فهاتان الوثيقتان الختاميتان اما انهما تتعارضان مع مصالح طرف أو آخر أو لا تأخذان تلك المصالح في الاعتبار ، فيما يتعلق بعدة مسائل أساسية .

ولهذا لا يمكن لحكومة بلادى أن تؤيد النتيجة التي خلص اليها المؤتمر . ونتيجة لهذه الاعتبارات وغيرها ، سيتمنع وفد بلادى عن التصويت على مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/38/L.36 و A/38/L.37 و A/38/L.38 و A/38/L.40 .

السيد ماهر لوكاشا (الاردن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد بلادى يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.38 . ويؤيد أيضاً الدعوة الى عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط ، وفق الاشارة التي وردت في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار هذا .

بيد أنه لا يمكننا أن نقر الاشارة الواردة في تلك الفقرة التي تتجاوز ما اتفق عليه في اعلان جنيف بشأن قضية فلسطين .

السيد علي (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد  
 بلادى أن يوضح موقفنا في عملية التصويت على جميع مشاريع القرارات بشأن هذا  
 البند . اننا نؤيد تماما قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، لاسيما القرارين ٢٤٢  
 (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين أرسيا الأساس لسلم دائم ومستقر في الشرق  
 الأوسط . ان العنصر الرئيسي في التماس السلم الدائم يتمثل في الاعتراف بحقوق  
 جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف  
 بها ، بمعناى عن التهديدات أو أعمال القوة . وعلى نفس الأساس ، نؤيد اقامة وطن  
 فلسطيني وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

ويرى وفد بلادى أن قضية فلسطين لب النزاع في الشرق الأوسط . ونرى أن  
 حل قضية فلسطين لا بد أن يدعم حقوق الفلسطينيين ويصون الحقوق المشروعة لدولة  
 اسرائيل في الوقت ذاته . وكنا نود أن يعبر عن ذلك الادراك في مشاريع القرارات  
 المعنية بالمسألة والمعروضة على الجمعية العامة . فوفد بلادى يؤمن ايمانا راسخا بأن  
 أى سبيل للعمل يرمي الى انكار حقوق طرف أو تدمير وجود الطرف الآخر مقضي عليه  
 بالفشل .

السيد ميزيرى (ملاوى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعبارة  
 موجزة ، توجد مسألتان رئيسيتان مثيرتان للجدل مطلوب من ممثلي الدول اليوم  
 النظر فيهما ، وهما ، أولا ، سعي الفلسطينيين لتكون لهم دولتهم المستقلة التي  
 يمكنهم أن يعيشوا فيها بكرامة ويتمتعوا بحرية ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف دون  
 تدخل خارجي ؛ وثانيا ، الحاجة الى الاعتراف بوجود اسرائيل في الشرق الأوسط  
 وقبول ذلك الوجود بوصف اسرائيل دولة ذات سيادة وحدود آمنة .

بيد وأن هناك توافقاً في الآراء حول ضرورة إيجاد حل للنزاع، لكن المجتمع الدولي بيد وغير قادر على الاتفاق حول التوفيق بين شواغل إسرائيل الأمنية وانشاء دولة للفلسطينيين وذلك هو التحدي - لا بل المعضلة - التي تواجه الدول الأعضاء في كل دورة من دورات الجمعية العامة .

ولعلكم تذكرون أن مجلس الأمن والجمعية العامة أصدرتا قرارات كثيرة بشأن هذا الموضوع ، وهناك مقترحات عديدة قدمت في ذلك الصدد ، كمقترحات قمة فاس ومقترحات ريفان والمقترحات الفرنسية المصرية ، ومقترحات الاتحاد السوفياتي ، واتفاقات كامب ديفيد . وبازاء خلفية تلك القرارات والمقترحات عقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين بجنيف في الفترة من ٢٩ آب/ أغسطس الى ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ . وفي ذلك الصدد ، أحاط وفدي علماً بالتعليقات الواردة في الوثيقة A/CONF.114/42 المرفق الثالث ، والتي قدمها رئيس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة السيد هولاي ، الذي أوضح ، في جنيف ، حقائق الوضع على أنها : أولاً ، ان الحل الذي يُلجأ إليه أحد الأطراف فقط لا يمكن أن يكون حلاً دائماً . وثانياً ، ان من حقائق الحياة انه لا يمكن حل أزمة خطيرة ذات آثار دولية دون الاتفاق المشترك بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . وثالثاً ، ان جميع المنازعات الدولية ، لا سيما ، تلك المنازعات الحساسة للغاية ، يمكن بل ويجب أن تحل باستخدام الوسائل السلمية وحدها ، أي بالتفاوض . ورابعاً ، ان قضية الشرق الأوسط لا يمكن أن تحل إلا عن طريق الاعتراف بحقوق جميع شعوب ودول المنطقة ، مع توفير ضمانات دولية لأمنها .

ويود وفد بلادي أن يناشد جميع الأطراف المعنية ، أن تتخذ تدابير لبناء الثقة ، وتجري حواراً مباشراً يرمي الى تحقيق تسوية ودية للنزاع . وبخية النهوض بهذه العملية ، سيصوت وفدي مهذبا لجميع مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/38/L.36 و A/38/L.37 و A/38/L.38 و A/38/L.39 و A/38/L.40 ، لأنه يعترف بل ويعتز بمبادئ التفاوض والاتصال بين جميع دول المنطقة ، ويؤمن بأن أية مشاورات جديّة ينبغي أن تحظى بالدعم والتشجيع دون تردد .

ويدرك وفدى تمام الادراك أن هناك مسائل حيوية كثيرة لا تزال معلقة ، وتتطلب المزيد من الاهتمام . وبعض تلك المسائل هي : أولا ، انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ثانيا ، حقوق الفلسطينيين في المنطقة وممارسة تلك الحقوق في دولة مستقلة . ثالثا ، اشتراك جميع دول المنطقة في المفاوضات المقبلة ودور الدولتين العظميين الرئيسيتين في تلك المفاوضات . رابعا ، الشواغل الأمنية لجميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، واستطاعت تلك الدول التعايش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

يود وفدى أن يؤكد لجميع أطراف النزاع أن مجالات النزاع هذه لم تذكر لا حراج أي طرف في النزاع ، بل لمناشدة جميع الأطراف المعنية أن تخفف من معاناة ضحايا النزاع وتضع حدا نهائيا للخسائر الفادحة في الأرواح الهريئة والتدمير العشوائي لجميع الممتلكات في المنطقة . هذا نداً ودي ، صدره من أعماق قلوبنا ، دون مرارة .

وفي الختام ، أود أن أؤكد من جديد موقف حكومة بلادي الذي أعلن في هذه القاعة منذ بضعة سنوات ، على النحو التالي وهو أنه :  
" لا يمكن تحقيق حل دائم ذي مغزى ، إلا بالمشاركة التامة لجميع الأطراف في عملية التماس السلم " .

السيد هيرارا كاسارس (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعلن

وزير خارجية هندوراس في السنوات الماضية وهذا العام أيضا أمام الجمعية العامة ، ان الحق المشروع غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته الخاصة به ، وكذلك حق اسرائيل وحاجتها الى حدود آمنة معترف بها ، كل تلك أهداف تتطلب تضافر متواصل في البحث عن تفهم سلمي ، من شأنه أن يؤدي الى تهيئة مناخ متناسق وتعايش مستقر . كما تعرب حكومة هندوراس أيضا عن أملها في أن تسود راحة العقل والحكمة حتى يمكن التوصل الى الحلول المنشودة .

وبهذه الروح ، ستلهد هندوراس مشاريع القرارات A/38/L.36 و A/38/L.37 و A/38/L.39 و A/38/L.40 ، لأنها يمكن أن تساعدنا على تحقيق الأهداف التي أشرت إليها توا . ومع ذلك ، ولنفس الأسباب ، لن تشارك هندوراس في التصويت على مشروع القرار A/38/L.38 ، لأننا - تمشياً مع سياستنا الدولية - نعتقد باعتبار ذلك مسألة مبدأ أن تحديد الخطوط الإرشادية لأي مؤتمر دولي والمشاركة فيه يجب أن يقوموا على أساس الموافقة الحرة والجماعية للدول المعنية مباشرة في المنطقة ذات الصلة . ولا بد من القيام بذلك اذا ما كان الهدف المنشود هو تحقيق التفهم الحر السلمي ، الذي هو أساس حيوي وثابت لسلم عادل ودائم في الشرق الأوسط وفي أي مكان آخر في العالم .

السيد كرين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهت مناقشة هامة بتقديم خمسة مشاريع قرارات بشأن قضية فلسطين . وتتناول مشاريع القرارات هذه ، شأنها شأن العديد من مشاريع القرارات الأخرى المعروضة على الجمعية العامة ، مخدعة الشعب الفلسطيني . لقد استمرت هذه الحالة - التي تثير عميق القلق لحكومة بلادي - على جدول أعمالنا منذ سنوات عديدة . وما يؤسف له ، أن ما اتخذ من اجراءات كان ضئيلاً الفعالية .

أود ، في سياق مشاريع القرارات هذه ، أن أبدى بعض ملاحظات متعلقة بالنهج الذي تسلكه كندا ازاء النزاع العربي الاسرائيلي ، بما في ذلك قضية فلسطين . فكما هو معروف جيداً ، دأبت الحكومة الكندية على التأكيد على أن حق الفلسطينيين في وطنهم الضيق الضفة الغربية وقطاع غزة ، وحق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار في أية تسوية لذلك النزاع .

ان القضية الفلسطينية جزء لا يتجزأ من النزاع العربي الاسرائيلي . نحن نأمل أن أطراف النزاع ستشارك في مفاوضات السلم في الاطار الذي أرساه قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) . ويفرض ذلك التزامات على الأطراف . فهو يعترف بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، ويدعو الى الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة ، كما يدعو الى احترام سيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة ، وحق تلك الدول في العيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها . وبغير توافر تلك العناصر ، لا يمكن ارساء سلم عادل ودائم . وتؤمن حكومة بلادي أيضا أن الحل العادل لمستقبل الفلسطينيين ضروري لانه ما لم يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني فلن يسود السلم .

وترى الحكومة الكندية ، رغم ذلك ، ان طابع الوطن الفلسطيني وعلاقته بجيرانه ينبغي أن يتقرر من جانب الأطراف عن طريق التفاوض . ومازلنا نعترض بشدة على المحاولات الرامية الى اصدار حكم مسبق على نتيجة المفاوضات ، سواء اتخذ ذلك شكل الأعمال الميدانية كاقامة المستوطنات الاسرائيلية ، أو اصدار القرارات التي يعوزها التوازن في المحافل الدولية ، كـ بعض النصوص التي ننظرها اليوم . ولا يمكن لكندا أن تؤيد قرارات تحاول ارغام الأمم المتحدة ومؤسساتها بما فيها مجلس الأمن ، باتباع نهج معين لا يأخذ المشاغل المشروعة لأحد أطراف النزاع في الاعتبار .

وقد حضرت كندا المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في جنيف ، بصفتها مراقب ، وتتبعنا المناقشة عن كثب ، ولم نحضر بصفتنا مشتركين لاننا لم نوافق على الأهداف المعلنة للمؤتمر ، حيث أنها لا تنسجم تماما وسياسة كندا المعلنة وهي عدم اصدار حكم مسبق على نتيجة المفاوضات . ولقد تضمن الاعلان الختامي لذلك المؤتمر ، بالاضافة الى ذلك ، عددا من البنود المحددة التي لا تحظى بتأييد كندا . ومع هذا ، فقد تشجعنا بما تضمنه البيان من الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ، وهذا الاعتراف الضمني تكرر الاعراب عنه في مشروع القرار A/38/L.38 . ونحن نعتبر أن ذلك التطور يعتبر تطورا ايجابيا . الا أن المشتركين في وضع هذا النص ينبغي تشجيعهم لجعل ذلك الاعتراف اعترافا صريحا .



ولم يجد وفد بلادي ان بوسعنا تأييد مشروع القرار A/38/L.38 في مجموعه لأن ذلك النص بسبب تكراره للعديد من العناصر من جانب واحد الواردة في اعلان مؤتمر جنيف ، لا يمكن أن يسهم في التقريب بين أطراف النزاع .

وفيما يتعلق A/38/L.37 لا تزال لدينا تحفظات شديدة بشأن فائدة وملائمة شعبية حقوق الفلسطينيين . و سنصوت ضد مشروع القرار A/38/L.40 لاننا نرى أنه يهدف إلى إقامة آليات قائمة بالفعل لنشر معلومات عن الموقف الفلسطيني . ويعني هذا علاوة على ذلك أن هيئة سيادية في الأمم المتحدة وهي ادارة شؤون الاعلام التي تتبع ولايتها من الجمعية العامة ، ينبغي أن تتقدم ببرامجها في ذلك الميدان إلى لجنة تتسم عضويتها بالانتقائية ولا تمثل الأمم المتحدة بمجملها .

بيد اننا سنؤيد مشروع القرار A/38/L.39 ، لانه بينما يشترك برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالفعل في تنسيق برنامج المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ، لا تبد وهناك ضرورة لعقد اجتماع عام للوكالات المتخصصة ، ونحن لانزال نؤيد مبدأ المساعدة الدولية للفلسطينيين .

وفي ضوء الاعتبارات آنفة الذكر ، سيتمتع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/38/L.36 و بصوت ضد مشروعات القرارات المتضمنة في الوثائق A/38/L.37 ، و A/38/L.38 ، و A/38/L.40 و يؤيد مشروع القرار A/38/L.39 .

#### السيد رودريغز (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تؤمن كولومبيا

انه من الضروري التعبير عن اصرار المجتمع الدولي على ضرورة انشاء دولة فلسطينية لتمكين شعب فلسطين من ممارسة حقه غير القابل للتصرف كساحمة في السعي من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع . و سنصوت مؤيدين لمشاريع القرارات الواردة في A/38/L.38 ، و A/38/L.39 ، و A/38/L.40 ، لكننا نعتقد انه لكي تكون أمامنا صورة كاملة عن مشكلة الشرق الأوسط ، ولخلق الجو الملائم للمفاوضات النهائية ، يجب أن تؤخذ الأسباب الإقليمية وشبه الإقليمية للنزاع في الاعتبار لا حالة واحدة فقط — حتى يمكن التوصل لحل ملائم ودائم ، ومن ثم يمكن ارساء سلام دائم في هذه المنطقة .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الملاحظات التي ابدت ابان المناقشة حول بند جدول الأعمال العاشر أماننا وكذلك مشاريع القرارات المعروضة توضح بجملاء أن العديد من الوفود لم تتع دروس الأحداث الأخيرة والتطورات التي وقعت في الشرق الأوسط . ومن التناقض أيضا انها في الوقت الذي لجأت فيه بصورة مفرضة وتكرارية لمعالجة النقاط قيد البحث لم تغفل الجمعية العامة الأحداث في منطقتنا فحسب بل وتجاهلت أيضا اجراءات مجلس الأمن .

منذ بضعة أيام قليلة فان احدى فئات منظمة اريابية بدلا من اللجوء الى ما يسمى بالأخوة العرب لجأت لمجلس الأمن متوسلة الحصول على دعم الأمم المتحدة لتنجو من حمق جماعة أخرى من المنظمة الارهابية ذاتها . وما لا يمكن تصوره خاصة في أعقاب الحوادث الارهابي الذي اقر في ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ضد حافلة للركاب المدنيين في القدس ، والذي أعلنت الطائفة التي تسعى الآن للحصول على علم الأمم المتحدة مسؤوليتها عنه أن تكون منظمة الأمم المتحدة راعية في توفير أى مساعدة أو تيسيرات بادعاء " النزعة الانسانية " .

ونحن نتساءل مع مجلة نيوريبلك الصادرة هذا الاسبوع بتاريخ ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ : " اذا كانت النزعة الانسانية هي ما تبغيه الأمم المتحدة . . . فهل [ توفر ] السفن والاعلام والمواني . . . عندما يحتاج اليها الابرياء حقا ؟ . . . وهل تمتد نوبة الاهتمام العالمي الانساني فقط الى ضحايا منظمة التحرير الفلسطينية ؟ . . . وحتى اثاره هذه المسألة لا فائدة ترجى منها . ان الفكرة ذاتها انه ينتظر مثل ذلك . . . ان الأمم المتحدة تهد و مزوية " .

وحتى اذا تعرضت للظهور بمظهر السانج فانني أطالب مرة أخرى الأمين العام بأن يعمل على ألا يهزأ بالمفاهيم الأساسية للنزعة الانسانية ، وعلم الأمم المتحدة ، وأن يمتنع عن وضع ذلك العلم تحت تصرف هؤلاء الارهابيين المشهورين ، الذين تعهدوا

بمواصلة أعمالهم الارهابية ضد المدنيين في اسرائيل وفي غيرها بعد فرارهم المخطط لسه من طرابلس .

ان مشاريع القرارات الخمسة المطروحة علينا مجتمعة رسمها عمدا مقدموها لتخريب السعي لايجاد حل سلمي حقيقي للنزاع العربي الاسرائيلي . وكل واحد منها يشتمل على جزء من حملة الحرب السياسية القائمة حاليا ضد بلادى ، والتي تودى بهيبة الأمم المتحدة ، التي يسماحها باعتماد قرارات ، كان لها في الماضي نفس الدافع ، جعلت عدم انحيازها يتأثر تأثرا شديدا .

ان مشروع القرار A/38/L.36 يعزز أنشطة وتوصيات لجنة كانت منذ انشائها ومنذ اللحظة التي عرضت فيها أولى توصياتها الخبيثة منذ سبع سنوات ، تتبع سياسة متحييزة تماما وغير مسؤولة بالاتحاد مع الذين يعارضون بشدة السلم .

وعلى أساس تجربتنا الماضية نستطيع أن نتوقع أن اللجنة ، مشكورة ، ستبذرفي وقت الضيق المالي الشديد هذا ، المزيد من الأموال والموارد المحدودة للأمم المتحدة ، على رحلات سفر ترفيحية عديدة وما شابه ذلك . والذين سيدفعون ثمن ذلك لن يكونوا مقدمي مشروع لكنهم سيكونون الممولين ، أى تلك البلدان التي تساهم في مجمل ميزانية الأمم المتحدة ، التي طالما صوتت باصرار معارضة لأنشطة اللجنة باعتبارها تذييرا للمال .

ان مشروع القرار A/38/L.37 يطالب شعبية حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تواصل أنشطتها بل وتوسعها وقد كان المقصود بالشعبية أيضا منذ انشائها أن تكون أداة أخرى تحت تصرف أعداء التوصل لحل سلمي للنزاع العربي الاسرائيلي . وباعتبار هذه الشعبية بوق للدعاية للمعسكر المناهض للسلم ، الذي تتزعمه الدول العربية ومؤيديها - فان وجود هذه الشعبية نال الكثير من نزاهة الأمانة ، كما أنه ساهم في الاستنزاف الشديد لموارد الأمم المتحدة .

ومشروع القرار A/38/L.38 ليس أول محاولة من جانب الجمعية العامة لتقويض قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) من خلال وضع الخطوط التوجيهية التي تتنافى وتتناقض مع ذلك القرار . فتلك الخطوط التوجيهية ستقضي بالفعل على المعنى المتوازن الدقيق والمقصود من القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . وفي الواقع فان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) هام للغاية ومع ذلك لا يرد له أى ذكر على الاطلاق في مشروع القرار . والقصد من ذلك واضح تماما . فمقدم مشروع القرار يسعون الى القضاء على القرار الوحيد الصالح الذى ثبت ان له قيمة بناءة على أساس انه الوحيد المتفق عليه لتسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي . ودون شك ، فان التمشي مع النهج المبني والمتحيز من جانب مشروع القرار الحالي يؤدى الى ان المؤتمر المقترح يمكن ان يضر بفرض السلام . وبالنسبة للذين مازالوا يشكون فيما اذا كانت الجمعية العامة تصدر عنها قرارات لا تشكل سوى مادة دعائية نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية ومؤيديها فاننا نقترح ان يلقوا نظرة ثانية على موضوع المؤتمر المقترح في مشروع القرار A/38/L.38 وهو " المؤتمر الدولي " الذى عقد في جنيف منذ بضعة شهور مضت . لقد تكلف ذلك المؤتمر نحو ٦ ملايين دولار امريكي ، ويطلب من هذه الجمعية مرة اخرى ان تلزم الامم المتحدة بالقيام بعمل مماثل للدعاية التي ستكلف دون شك دافع الضرائب الدولي ملايين من الدولارات . ومشروع القرار يدعو جميع الاطراف في النزاع العربي الاسرائيلي الى المشاركة . وأود ان أذكر بوضوح انه أخذا في الاعتبار لمقاصد وأهداف العملية كلها ، فان اسرائيل لن تكون طرفا فيه .

ان مشروع القرار A/38/L.39 يدعو في الواقع الى اعتماد التوصيات التي انبثقت عن أعمال الدعاية التي تمت في جنيف في آب/اغسطس - ايلول /سبتمبر الماضي ، ونحن نرفض مشروع القرار الذى يسعى الى اضافة المشروعية على عمل غير مشروع ، وبذلك يزيد من غرور دعاة منظمة التحرير وشططهم وغرور الزملاء الذين يحذون حذوهم وبدلا

من ان يصبح خدمة لقضية السلام . واذا ما نفذت التوصيات المقترحة ، فانها ستؤدي الى تبيد مبالغ اضافية من المال فيما يبدو انه بالوعة لا قاع لها . وهناك عملية استنزاف اخرى لا موال الامم المتحدة تتمثل في اعتماد مشروع القرار A/38/L.40 . ان مشروع القرار هذا ، يوجه ضربة قاسية الى مصداقية ونزاهة الامم المتحدة التي اضطرت - بسبب قرارات مماثلة في الماضي - للتخلي عن وظيفتها المشروعة لتصبح بوقا يتحدث عن مصالح وقوى خارجة عن منظومة الامم المتحدة . ان مقدمي مشروع القرار هذا لا يسعون فقط الى الضغط على ادارة شؤون الاعلام وجعلها في خدمة الدعاية المعادية والحرب السياسية الموجهة ضد اسرائيل ، بل يهدفون أيضا الى احتكار وقت تلك الادارة ومواردها المالية والبشرية بما يضر ضررا بالغاً بمسؤولياتها الاخرى .

ان الآثار المالية المترتبة على كل مشاريع القرارات المسرفة هذه تبلغ وفقاً لتقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/38/725 بتاريخ اليوم نحو ٤٧ مليون دولار مع استبعاد النفقات المختلفة بطبيعة الحال والتي قد تزيد على النفقات المتطورة .

ولو كانت نية مشاريع القرارات المطروحة علينا منصرفة الى تعزيز ايجاد حل بناءً للنزاع العربي الاسرائيلي لكان من المفروض ان تدعو الى اجراء مفاوضات مباشرة بين الدول المعنية على أساس قرار مجلس الامم الذي ثبتت فعاليته وهو القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) باعتباره الاطار الوحيد المتفق عليه للحل السلمي للنزاع العربي الاسرائيلي واتفاقات كامب ديفيد التي انبنت على ذلك القرار .

وكان من الممكن ، بدلا من تقديم صيغ عقيمة وألفاظ معادية ، ان نشير على الدول في منطقتنا بأن تستفيد من ذلك البديل البناء . ان اسرائيل ستصوت ضد مشاريع القرارات المعروضة علينا وتدعو وفود الدول الاخرى المعنية حقا بالسلم بين العرب واسرائيل ، أن تحذرو نفس الحذو .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : ان الوفود التالية قد انضمت

الى مقدمي مشاريع القرارات على النحو الذى سألينه : A/38/L.36 و L.37 بنغلاديش ،  
وغيانا وغينيا وفيت نام ومدغشقر و A/38/L.38 بنغلاديش وغيانا وغينيا وفيت نام ومدغشقر ،  
ومنغوليا و A/38/L.39 و L.40 بنغلاديش وغيانا وغينيا وفيت نام ومدغشقر .

وتقرير اللجنة الخامسة عن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشاريع القرارات  
وارد في الوثيقة A/38/725 .

وستشرع الجمعية العامة الآن في عملية التصويت واتخاذ مقرر بالنسبة الى مختلف  
مشاريع القرارات المعروضة .

وسنبداً أولاً بمشروع القرار A/38/L.36 . وقد طلب اجراء تصويت منفصل على  
الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار هذا . واذا لم اسمع اعتراضاً على هذا الطلب ،  
سنبداً في اجراء تصويت منفصل على الفقرة ٢ .

طلب تصويت مسجل .

وأجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ،  
البحرين ، بنغلاديش ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،  
البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا ( جمهورية - الاشتراكية  
السوفياتية ) ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ،  
الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،  
كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية  
الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ،

غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،  
غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،  
هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، ( جمهورية -  
الاسلامية ) ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، لبنان ،  
ليسوتو ، ليريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،  
ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالدلة ، موريتانيا ،  
موريشيس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،  
نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،  
بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،  
رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية  
السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،  
الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،  
الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد  
وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا ( جمهورية -  
الاشتراكية السوفياتية ) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية  
الكامبيون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا  
العليا ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،  
يوزوسلافيا ، زامبيا ، زبابوي .

المعارضين : استراليا ، كندا ، اسرائيل ، النرويج ، الولايات المتحدة  
الامريكية .

العمتنعون : النمسا ، بلجيكا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، الجمهورية

الدومينيكية ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ( جمهورية -  
الاتحادية ) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ،  
لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، السويد ، المملكة المتحدة  
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، زائير .

اعتمدت الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.36 بأغلبية

١١٨ صوتا مقابل ٥ أصوات وامتناع ١٨ عن التصويت\*.

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الإسبانية ) : و س ن ص و ت الان على مشروع

القرار A/38/L.36 ككل . وقد طلب تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ،

جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بليز ، بنين ،

بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريــــــــــــا ،

بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا ( جمهورية - الاشتراكية

السوفياتية ) ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،

تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو،

كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبودشيا الديمقراطية ،

اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،

اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ،

فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هاييتي ،

هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايســــــــــــران

بعد ذلك أبلغ وفد ملاوى الامانة العامة انه كان ينوى الامتناع عن

\*

التصويت .



( جمهورية - الاسلامية ) ، العراق ، ساحل العاج ،  
 جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو ( جمهورية -  
 الديمقراطية الشعبية ) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ،  
 الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ،  
 ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،  
 منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،  
 النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا  
 الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ،  
 قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية  
 السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،  
 جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،  
 سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،  
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا  
 ( جمهورية - الاشتراكية السوفياتية ) ، اتحاد الجمهوريات  
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية  
 الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ،  
 ارضواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوجوسلافيا ،  
 زائير ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضين : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كوستاريكا ، الدانمرك ،  
 فنلندا ، فرنسا ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، ايسلندا ،  
 ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ،

النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وإيرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.36 ، في مجموعه ، بأغلبية

١٢٦ صوتا مقابل صوتين وامتناع ١٩ عن التصويت . ( القرار ٣٨/٥٨ ألف )

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : مشروع الجمعية في التصويت على

مشروع القرار A/38/L.37.

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون :

افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر اليباما ،  
البحرين ، بنغلاديش ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،  
البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا ( جمهورية -  
الاشتراكية السوفياتية ) ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا  
الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،  
كوستاريكا ، كوت ديفوار ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ،  
اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،  
اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ،  
فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،  
غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،  
هنداريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ،  
العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،  
لاو ( جمهورية - الديمقراطية الشعبية ) ، لبنان ، ليسوتو ،  
ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ،  
ملاوي ، مالي ، مالتة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،  
منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ،  
نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،  
باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ،  
رواندا ، سان تومس وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،  
سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،

اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية ) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زامبيا ، زامبيا . كندا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

المعارضون :

استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

المتهمون :

اعتمد مشروع القرار A/38/L.37 بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل ٢ أصوات ، وامتناع ١٧ عن

التمويت . (القرار ٥٨/٣٨ با\*)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ستشر الجمعية في التمويت

على مشروع القرار A/38/L.38 .

هناك خطأ في النص الانكليزي . فان السطر الثالث من الفقرة ٤ من المناقج جاء

فيه " end other concerned States " وينبغي أن يكون النص " and other states concerned " . وستنضم الجمعية في التمويت على مشروع القرار A/38/L.38 كما تنضم تصويته شفويا .

وقد طلب اجرا تصويت سجل .

اجرى تصويت سجل .

المؤيدون :

افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، النمسا ،  
 جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،  
 بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا  
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الاخضر ، جمهورية  
 افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،  
 كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن  
 الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،  
 السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غامبون ،  
 غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غينيا ،  
 غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ،  
 ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ،  
 الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ،  
 لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ،  
 ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،  
 منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ،  
 نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،  
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،  
 سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،  
 سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،  
 سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،  
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية -  
 الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكامرون المتحدة ،

جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ،  
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .  
المعارضون : استراليا ، كندا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .  
المتنعون : بلجيكا ، كوستاريكا ، الدانرك ، فرنسا ، المانيا (جمهورية -  
 الاتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ،  
 هولندا ، نيوزلندا ، النرويج ، جزر سليمان ، المملكة المتحدة  
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/38/L.38 كما تم تصويبه شفويا ، بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل ٤

أصوات وامتناع ١٥ عن التصويت . (القرار ٥٨/٣٨ جيم )

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : ستشرع الجمعية في التصويت

على مشروع القرار A/38/L.39.

وقد طلب اجراء تصويت سجل .

اجرى تصويت سجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ،  
 النسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بلجيكا ،  
 بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ،  
 بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،  
 كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،  
 شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ،  
 كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، الممن  
 الديمقراطية ، الدانرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،  
 اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ،  
 فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

المانيا (جمهورية - الاتحادية)، غانا، اليونان، غينيا،  
 غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا،  
 الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، العراق،  
 ايرلندا، ساحل العاج، جامايكا، اليابان، كينيا، الكويت،  
 لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية)، لبنان، ليسوتو،  
 ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، لكسمبرغ، مدغشقر،  
 ملاوى، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس،  
 المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، نيبال، هولندا،  
 نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان،  
 باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواى، بيرو، الفلبين،  
 بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، رواندا، سان تومي وبرينسيبي،  
 العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة،  
 جزر سليمان، الصومال، اسبانيا، سرى لانكا، السودان، سورينام،  
 السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد  
 وتوباغو، تونس، تركيا، اوغندا، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية  
 السوفياتية)، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية،  
 الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
 وايرلندا الشمالية، جمهورية الكاميرون المتحدة، جمهورية  
 تنزانيا المتحدة، فولتا العليا، اوروغواى، فانواتو، فنزويلا،  
 فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زائير، زامبيا، زيمبابوى .  
 اسرائيل، الولايات المتحدة الامريكية .

المعارضون :

اعتمد مشروع القرار A/38/L.39 بأغلبية ١٤٤ صوتا مقابل ٢ . (القرار ٣٨/٥٨ دال)

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : ستشرع الجمعية الآن في التصويت

على مشروع القرار A/38/L.40 .

وقد طلب اجراء تصويت سجل .

اجرى تصويت سجل .

المُهدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، النمسا ،

جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا

( جمهورية - الاشتراكية السوفياتية ) ، الرأس الأخضر ، جمهورية

افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،

كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمـن

الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،

السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ،

غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ،

غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،

الهند ، اندونيسيا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ، العراق ،

جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو ( جمهورية - الديمقراطية

الشعبية ) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ،

مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،

موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،

نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا

الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ،

قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ،



السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،  
الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ،  
الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،  
تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا ( جمهورية - الاشتراكية  
السوفياتية ) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،  
الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية  
تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،  
فيتنام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زامبيا .

المعارضون :

كندا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون :

استراليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، المانيا ( جمهورية -  
الاتحادية ) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ،  
اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، المملكة  
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/38/L.40 بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ١٥ عن

التصويت . (القرار ٣٨/٥٨ هـ) .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : سأدعوان الوفود الراغبة

في تعليق تصويتها بعد التصويت مذكرا اياها بأن بياناتها ينبغي الا تتجاوز عشر دقائق  
وينبغي ان تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد بريشارد (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تشعر الولايات المتحدة ببالغ القلق ازاء محنة الشعب الفلسطيني وتشاطر في الكثير من  
المشاغل التي اعرب عنها اثناء المناقشة حول هذا البند فيما يتعلق بالظروف التي يتعيّن  
على كثير من الفلسطينيين ان يعيشوا فيها . وعلى خلاف بعض الحكومات التي تحدث مثلوهما

بشأن هذا الموضوع ، فقد عبرنا عن مشاعرنا تعبيرا ملموسا بساهمتنا في أنشطة الأمم المتحدة الهادفة الى التخفيف من حدة تلك الظروف . ونود من الآخرين ان يحدو بنفس الحدو .

ان الولايات المتحدة تحيط علما بحقيقة ان بعض الحكومات التي يعلن مثلوها مسن فوق هذه المنصة تسكهم بقضية فلسطين لها سجل طويل ومخز في قتل الفلسطينيين ، وزرع الشقاق بين الفلسطينيين واستغلال المسألة الفلسطينية من اجل تحقيق اهدافهم السياسية الضيقة .

والولايات المتحدة ما زالت تشترك اشتراكا نشطا في السعي نحو ايجاد تسوية سياسية عادلة للمشكلة الفلسطينية ، وهي تسوية لا يمكن تحقيقها الا بالمفاوضات الحرة غير المشروطة فيما بين اطراف النزاع . ولم تؤد خمسة وثلاثون عاما من الحرب الى استعادة دنوم واحد من الأرض للفلسطينيين ؛ وينطبق هذا القول نفسه على الارهاب ، كما ينطبق على رفض بعض الدول الاعتراف بوجود اسرائيل او حتى التلغظ باسمها في هذه الهيئة ، وينطبق القول ايضا على الدبلوماسية المعقدة لبعض الاطراف - التي تستهدف القيام بشئ شئ - كاصدار الاعلانات واتخاذ القرارات بل وعقد مؤتمرات دولية - لتفادي ضرورة مواجهة المفاوضات المباشرة مع اسرائيل وجها لوجه .

ان كون هذه المفاوضات المباشرة تؤدي الى نتائج ايجابية امر حقيقي وليس نظريا . ان اتفاقات كامب ديفيد لعام ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الاسرائيلية في العام التالي ، والتي تقوم على اساس راسخ من المبادئ المبينة في قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) ارست السلم بين جارين ظلا يتحاربان طوال جيل \* .

\* تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة كورونيل دى رودريغز ( فنزويلا ) .

وقد أدت تلك الاتفاقات التي انسحاب إسرائيل من أراضٍ عربية محتلة، وأرست  
إطاراً للمفاوضات في المستقبل فيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة المحتلتين. وبناءً على تلك  
المنجزات الملموسة، وإعادة تنشيط عملية السلم، طرح الرئيس ريفان في ١ أيلول/سبتمبر  
١٩٨٢ مقترحات إضافية للسلم. وتتوخى تلك المقترحات إجراء مفاوضات صريحة وحرة  
وغير مشروطة بين الإسرائيليين والأردنيين وممثل الشعب الفلسطيني، تؤدي إلى انسحاب  
السلطة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة وإنشاء كيان فلسطيني يتمتع بالحكم الذاتي ويرتبط  
بالأردن. وتشجع تلك المقترحات تجميد المستوطنات الإسرائيلية وتحفز السعي لتحقيق  
السلم.

والولايات المتحدة مقتنعة بأن مبادرة الرئيس ريفان هذه تجسد العناصر الأكثر  
عملية لتحقيق سلم يمكن أن يوفق بين قلب إسرائيل المشروع على أمنها، واحتياجات الشعب  
الفلسطيني المشروعة، بحيث لا تؤدي إلى إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية يقبله الشعب  
الفلسطيني فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى إرساء سلم حقيقي بين إسرائيل وجيرانها العرب.  
وندعو أطراف النزاع التي تواجه تحدي السلم في إطار مقترحات الرئيس ريفان وعن طريق  
عملية التفاوض المباشرة التي تتوخاها المقترحات، لكي يحسموا بأنفسهم المسائل التي ينطوي  
عليها ذلك النزاع طويل الأمد.

وتلتزم الولايات المتحدة بالنهوض بعملية السلم وتشجيع العرب والإسرائيليين على  
التماس حلول للمشكلة الفلسطينية عن طريق المفاوضات المباشرة غير المشروطة. ونحن نقيس  
فائدة قرارات الجمعية العامة بهذا المعيار؛ فما ينهض بعملية السلم يحظى بتأييدنا،  
وما يعرقلها نعارضه. وعلى أساس ذلك المقياس، نرى أن القرارات التي اعتمدت اليوم  
لا تتضمن فائدة جوهرية. فبدلاً من المفاوضات العملية، تعد بجولة خطابية حرة أخرى  
يشترك فيها الجميع، وتزكي فيها المشاعر التي أشيرت منذ عام ١٩٤٧ والتي قد تثار وتضطرم  
من جديد. وتحاول تلك القرارات أن تملئ مسبقاً نتيجة المفاوضات، وهذا هو على وجه  
الدقة نقيض المفاوضات غير المشروطة وجوهرها. وهي تدعو إلى أنشطة باهظة التكلفة  
من جانب مختلف هيئات الأمم لنشر وجهات نظر جزئية منحازة حول المسألة الفلسطينية:

وليس هذه بالتأكيد وظيفة منظمة مكرسة للتسويات المنصفة والسلمية للمنازعات الدولية .  
ولهذه الأسباب، لا تساعد هذه القرارات عملية السلام التي تحاول الولايات المتحدة النهوض  
بها . ولذلك فقد عارضناها .

السيد كيسالو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موقف حكومة

فنلندا بشأن المشكلة الفلسطينية معروف تماما وما زال كما هو .

ففنلندا تدرك الأهمية المتزايدة لمسألة فلسطين في مجال السعي لايجاد سلام  
شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط . فلن يتحقق السلام في المنطقة بغير التوصل الى  
حل عادل لمشكلة فلسطين عن طريق حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وممارسته  
لها ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير الوطني . ولذلك يجب أن تتسحب اسرائيل من  
الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وينبغي أن يخول الفلسطينيين ومنظمة التحرير  
الفلسطينية ، بصفتها أهم ممثل لهم ، الحق في الاشتراك في جميع المفاوضات حول مستقبلهم .  
وما زالت حكومة فنلندا تعتقد أن تحقيق الحقوق الشرعية للفلسطينيين جزء من  
الحل الشامل لمسألة الشرق الأوسط وفي اطاره ومن خلال المفاوضات القائمة على قرارى مجلس  
الأمن ٢٤٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وطبقا لهذين القرارين فان جميع الدول في المنطقة  
لها الحق في العيش في سلام في حدود آمنة ومُعترف بها بما فيها اسرائيل ، بمنأى عن أعمال  
التهديد باستخدام القوة .

وقد فشلت القرارات التي اعتمدت توا سوء الحظ ، في أن تمثل توازنا ، وهو الشيء  
الذى تعتبره حكومتى شرطا مسبقا لايجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة . ولهذا ، فقد امتنع  
وفدنا عن التصويت على مشروعى القرارين : ( A/38/L.36 ) و ( A/38/37 ) ، وعند ما صوتنا لصالح  
مشاريع القرارات ( A/38/L.38 ) و ( A/38/L.39 ) و ( A/38/40 ) فعلنا ذلك بتحفظ . ونشير  
اشارة خاصة الى مشروع القرار ( A/38/L.38 ) ، مبيّن أن فنلندا اشتركت في المؤتمر  
الدولي المعني بمسألة فلسطين واشتركت في توافق الآراء المتعلق بالوثائق الختامية لهذا  
المؤتمر . بيد أننا فعلنا ذلك مع التحفظات كما هو وارد في المرفق خامسا من تقرير المؤتمر ،  
وهو أحد الوثائق المطروحة علينا ، ويكفي أن يكرر وفدنا هذه التحفظات .

السيد مانولا توس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتحدث باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في معرض تعليل تصويتها على مشاريع القرارات المعروضة علينا .

كررت الدول العشر في بيانها المشترك في المناقشة التي جرت في الجمعية بشأن هذا البند ، أن التزامها بحق اسرائيل في العيش في سلام وأمن التزام أساسي وراسخ ، وأكدت أيضا في نفس الوقت ، أنه لا يمكن تحقيق سلام أو استقرار حقيقي في المنطقة ، ما لم يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وخاصة حق تقرير المصير . وما زال تقرير المصير ، بكل ما يترتب عليه ، المسألة الأساسية التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في اطار التسوية الشاملة والعادلة والدائمة للنزاع . والدول العشر مقتنعة بأن التفاوض مفتاح المشكلة وأن الأطراف المعنية مباشرة عليها أن تتفاوض للتوصل الى تسوية دائمة . ويتعين أن تشمل تلك المفاوضات جميع الأطراف المعنية بما فيها الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية التي لا بد أن تشارك في تلك المفاوضات .

وفي تناول مشاريع القرارات المتعلقة بمسألة فلسطين ، لا سيما تلك التي تشير الى الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، سيكون واضحا أن الدول العشر لديها تحفظات على تلك العناصر وخاصة برنامج العمل الذي لا يتفق مع موقفها المشترك فيما يتعلق بمبادئ التسوية السلمية الشاملة . وقد تمكنت الدول العشر من التصويت لتأييد ( A/38/L.39 ) وتفهم أن مشروع القرار هذا يتناول المساعدة الاجتماعية والاقتصادية فحسب للشعب الفلسطيني . وتشير الدول العشر في ذلك الصدد الى تعاليلها للتصويت في اللجنة الثانية على مشروع القرار ( A/C.2/38/L.24/Rev.1 ) . وتثق الدول العشر ، فيما يتعلق بمشروع القرار ( A/38/L.40 ) ، أن ادارة شؤون الاعلام ستواصل الاسترشاد في أنشطتها بمبدأ التجرد وتحافظ على خطها المعتاد بالنسبة لاتخاذ القرارات . وأخيرا تعتقد الدول العشر أنه لا ينبغي أن يدخر أي جهد لالقاء أعباء غير ضرورية على كاهل ميزانية الأمم المتحدة وذلك بالنظر الى الحالة المالية الدولية الصعبة .

السيد بوريو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد البرازيل  
أن يكرره فيما يتعلق بمشروع القرار ( A/38/L.38 ) بشأن اعلان جنيف الخاص بـفلسطين ،  
وبرنامج العمل الخاص بالمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، تعليل التصويت الذي أدلى  
به عقب الموافقة على الوثيقة الختامية للمؤتمر. وقد ورد ذلك التعليق في المرفق الخامس  
للتقرير الخاص بالمؤتمر .

وتنضم البرازيل الى الرأي القائل بأن الوقت المحدد للأمين العام في الفقرة ٧ من  
القرار الذي اعتمد لتوّه ربما يكون غير كاف لانجاز المهمة الموكولة اليه .  
وتفضل البرازيل أيضا صياغة تحظى بعناية أكبر وتفاصيل أقل ، للمخطوط التوجيهية  
المذكورة في الفقرة ٣ .

السيد باباجورجي (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت وفد  
ألبانيا لصالح مشاريع القرارات ( A/38/L.36 ، L.37 ، L.38 ، L.39 ، L.40 ) . بيد أننا نود أن  
نؤكد أن لدينا بعض التحفظات فيما يتعلق ببعض الصيغ الواردة في بعض الفقرات ، وخاصة  
تلك التي تشير الى بعض قرارات الأمم المتحدة السابقة . ومع أننا صوتنا لصالح مشروع القرار  
( A/38/L.38 ) ، فإننا نودّ أن نوضح أننا لا نوافق على فكرة وصياغة الفقرة ٤ التي تدعو  
الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، مع آخرين ، للاشتراك في مؤتمر وولي للسلام حول  
الشرق الأوسط . وقد أكدنا على موقفنا بذلك الصدد في مناسبات سابقة . فنحن ضد اشتراك  
الدولتين العظميين الرئيسيتين في المؤتمر ، ونعني بهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .  
فمثل هذا المؤتمر لا يمكن أن يؤدي الى النتائج المرجوة ، إذ أن الدولتين العظميين  
الرئيسيتين ستحاولان استغلاله لتحقيق أهدافهما .

السيد برتغال (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد صوت وفد بيرو لصالح جميع مشاريع القرارات التي قدمت تحت البند ٣٣ من جدول الأعمال بشأن قضية فلسطين . وفيما يتعلق باعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل لاعمال الحقوق الفلسطينية اللذين اعتمدهما بالا جماع المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المنعقد نسي شهرى آب/اغسطس وأيلول /سبتمبر ١٩٨٣ ، أصدرت حكومة بيرو البيان التالي :

" يود وفد بيرو من خلال هذا البيان أن يكرر الاعراب عن تأييده لجميع الجهود الموجهة نحو تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي اقامة دولة مستقلة . ويؤيد وفد بيرو أيضا حق جميع الدول نسي المنطقة في ان تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا وفقا لأحكام قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى التي اتخذها المجتمع الدولي .

" غير أن النهج الذي تتبعه عدة فقرات في الاعلان وبرنامج العمل واللغة التي صيغت بها يمنعان وفد بيرو من تأييد الوثيقة ككل ، وينطبق هذا ، بصفة خاصة، على الفقرتين (٥) و (١٨) من الجزء الأول من برنامج العمل " . (A/CONF.114/ )  
٤٢ ، ص ١٣٨ )

السيد بن خيال (الجمهورية العربية الليبية) : لقد صوت وفد بلادى لصالح كافة القرارات المتعلقة بالبند ٣٣ : قضية فلسطين ، والواردة نسي الوثائق من A/38/L.36 الى A/38/L.40 . ويود وفد بلادى أن يؤكد ان هذا التصويت لا يؤثر على موقف الجماهيرية العربية الليبية الثابت من قضية فلسطين ، ومعارضة أية اشارة يفهم منها ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، اعطاء الشرعية للاحتلال الصهيوني لفلسطين أو الاعتراف بالكيان الصهيوني . كما يؤكد على تحفظنا الوارد في تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين نسي الصفحتين ١٣٩ من النسخة العربية و ١٠٥ من النسخة الانكليزية ، وذلك بالنسبة للفقرات الواردة في مشاريع القرارات التي صوتنا عليها الآن والتي تشير الى الاعلان الختامي وبرنامج

العمل الصادرين عن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين والذي انعقد في جنيف  
في أيلول / سبتمبر الماضي .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : لقد صوت وفد الجمهورية  
العربية السورية الى جانب مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.38 لأننا نؤيد الاتجاه  
العام الذي ينص عليه المشروع . الا أن وفد الجمهورية العربية السورية يود أن يسجل موقفه  
الثابت والبدئي من بعض العناصر التي وقع تجاوزها أو تجاهلها في مشروع القرار المذكور .  
فبالرغم من ان الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الأوسط اعتمدت على اعلان  
جنيف الصادر في أعقاب المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، فان هذه الدعوة قد تمت على  
اساس المبادئ التوجيهية الواردة في الاعلان . ان هذه الدعوة لم تربط بالأفكار أو العناصر  
الواردة في الفقرة الخاصة من اعلان جنيف والتي تنص بكل وضوح على انه :

" ومن أجل اعمال هذه المبادئ التوجيهية ، يرى المؤتمر أن من الضروري  
عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة  
والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ، بهدف تحقيق حل شامل وعادل  
ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي ، يكون من عناصره الأساسية اقامة دولة فلسطينية  
ستقلة في فلسطين . وينبغي أن يعقد مؤتمر السلام هذا تحت رعاية الأمم المتحدة " .  
( A/CONF.114/42 ، ص ٢ )

ومعنى آخر ، فاننا نلاحظ ان نص الفقرة الرابعة من منطوق مشروع القرار لا يعكس  
نحوى أو منطوق الفقرة الخاصة من اعلان جنيف . وازافة الى ذلك ، فان وفد الجمهورية  
العربية السورية كان يفضل أن تكون صياغة الفقرة السادسة من المنطوق على نحو يعكس أيضا  
ما ورد في اعلان جنيف بصراحة بخصوص تولي مجلس الأمن مسؤولية اقرار الضمانات الضرورية  
والترتيبات المؤسسية على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بغية ضمان وتنفيذ الاتفاقات  
التي قد يسفر عنها هذا المؤتمر .



ان وفد الجمهورية العربية السورية يعتبر أن هذا النقص من شأنه أن يضعف النص، ومن شأنه ان يشكل تراجعا عن اللغة التي تم اعتمادها في اعلان جنيف . وقد سبق لوفدنا أن أوضح موقفه في لجنة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف .  
اننا ان صوّتنا لهذا القرار، فاننا نؤكد التزامنا بخطة فاس للسلام، واننا نفسر القرارات المتعلقة بقضية فلسطين أو بالوضع في الشرق الأوسط في اطار احترام مبادئ قمة فاس المنعقد في أيلول /سبتمبر ١٩٨٢، وهي مبادئ تجسد التوافق العربي .

السيد لاسارتي (اوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان مشروعات القرارات الخمس فيما يتعلق بالبند ٣٣ وهي من A/38/L.36 الى A/38/L.40 التي اعتمدها الجمعية العامة لتوها ، ستلهمها كلها أساسا من اعلان وبرنامج عمل فلسطين اللذين اعتمدا في جنيف هذا العام .

ويتفق تصويت اوروغواي الايجابي على هذه المشاريع الخمس مع اشتراك بلادي في توافق الآراء في جنيف ويتمشى مع رغبتها المستمرة في التوصل الى حلول عن طريق الوسائل السلمية . ومع ذلك، فاننا نرى انه من الضروري ان نؤكد من جديد على تحفظاتنا فيما يتعلق بعناصر معينة في الاعلان وبرنامج العمل أوردناها في المذكرة التي وجهناها الى أمانة المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في ٢٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٣ .

السيدة كاراسكو ( بوليفيا ) ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : أيد وفد بوليفيا مشاريع القرارات التي صوتت عليها هذه الجمعية العامة لتوها . ويتوافق تصويتنا الايجابي مع رغبتنا الكبيرة في تحقيق التعاون مع الجهود الرامية الى ايجاد ظروف ملائمة في المنطقة تتيح التوصل الى سلم عادل ومستقر و دائم . ونعتقد أنه ينبغي على جميع الأطراف المعنية أن تشترك في تلك الجهود .

وتعتقد بوليفيا أن مشروع القرار A/38/L.38 يعتبر مكملا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين أرسيا المبادئ التوجيهية لحل تفاوضي .

ونحن نعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال في أرض فلسطين، ونتمسك تمسكا لا يحيد بمبادئ القانون الدولي التي لا تعترف بالاستيلاء على الاراضي بقوة السلاح . ويعترف بلدى أيضا بحق جميع الدول في المنطقة في الاستقلال والسياد فالسلامة الاقليمية بما يتمشى وقرارات مجلس الأمن .

وستواصل بوليفيا تأييد جميع الجهود الرامية الى تحقيق حل لمشكلة فلسطين بما يتمشى مع مبادئ التسوية السلمية للمنازعات .

السيد زباد وخيمينز ( كوستاريكا ) ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : لقد

اتسم موقف كوستاريكا بشأن قضية فلسطين دائما بتأييد اجراء تسوية سلمية تستند الى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين أرسيا الاساس لسلام دائم في المنطقة . وقد أعربنا مرارا عن تأييدنا لحق جميع الشعوب في المنطقة في السيادة والسلامة الاقليمية وتقرير المصير ، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته . وفي الوقت نفسه ، نؤيد حق اسرائيل في الوجود في المنطقة ضمن حدود آمنة ومُعترف بها دوليا . وما زالت تلك المبادئ صحيحة .

ويبدى وفدى قلقه لانه لم تكن هناك اشارة مرة أخرى في هذه المناسبة الى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) . لقد امتنع وفدى عن التصويت على القرارين A/38/L.36 ، L.38 . لأننا لا يمكن أن نؤيد اعلان جنيف بشأن فلسطين فسي مجموعه . وفي حالة القرار A/38/L.38 فان المبادئ التوجيهية الواردة في الفقرة الثالثة

بشأن عقد مؤتمر عن الشرق الأوسط تصدر ، من وجهة نظرنا ، حكما مسبقا على نتائج ذلك المؤتمر ومن ثم تعرض للخطر امكانية توصل الاطراف المرتبطة مباشرة بالنزاع للدخول في العملية التفاوضية الضرورية لتحقيق السلام الدائم .

لقد صوتت كوستاريكا تأييدا لمشروع القرارين A/38/L.37 ، L.39 . وفيما يتعلق بالأول منهما ، يعتقد وفدي أنه من الملائم أن يواصل قسم الحقوق الفلسطينية بالأمانة العامة مهامه الدقيقة والمهمة . وقد أيدنا مشروع القرار A/38/L.39 لأننا نعتقد أن منظومة الأمم المتحدة يجب أن تقوم بدورها في تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية التي تقدم للشعب الفلسطيني .

وأخيرا ، امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/38/L.40 لاعتقادنا أن مشروع القرار A/38/L.37 الذي صوتنا تأييدا له يتضمن الاحكام الضرورية الخاصة بالاعلام ولا نود أن نجازف بالاسهام في ازدواج للجهود في ذلك الميدان .

السيد طومسون ( ترينيداد وتوباغو ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) :

صوت وفدي تأييدا لمشاريع القرارات من A/38/L.36 الى L.40 الواردة تحت البند ٣٣ من جدول الأعمال لأننا نؤيد المحتوى العام لها .

فترينيداد وتوباغو تدرك أن الحل العادل والدائم لقضية فلسطين ، وحصول الفلسطينيين على حقوقهم غير القابلة للتصرف يشكلان جزءا متكاملًا من تسوية سلمية للحالة الخطيرة السائدة في الشرق الأوسط . لقد اشتركت ترينيداد وتوباغو في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد مؤخرا بجنيف وشاركت في اعتماد اعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل لاعمال الحقوق الفلسطينية . بيد أننا أيدنا تحفظاتنا آنذ بشأن الاثار المترتبة على بعض الصيغ اللغوية التي لم تكن مقبولة اطلاقا لوفدنا . ونكرر من جديد الاعراب عن تلك التحفظات في الوقت الذي نؤكد فيه من جديد تأييدنا لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط عن طريق الحل العادل لقضية فلسطين .

السيد حسيني ( جمهورية ايران الاسلامية ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية )

ان موقف جمهورية ايران الاسلامية واضح تماما بشأن قضية فلسطين . ونعلن بصورة قاطعة

انه لا بد من ازالة الكيان الصهيوني من المنطقة بحيث يتحقق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وفي فلسطين بصفة خاصة .

ورغم اننا صوتنا بصورة حازمة وواضحة تأييدا لكل مشاريع القرارات ، أي مشاريع القرارات A/38/L.36 ، L.37 ، L.38 ، L.39 ، L.40 الا أن لدينا بعض التحفظات حول فقرات معينة من المنطوق والديهاجة . ولن أتعرض للتفاصيل الآن ، لكننا ، بصورة عامة ، نرفض قطعاً ونسجل تحفظاتنا بشأن أي ديهاجة أو منطوق فقرة تعترف بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بوضوح أو بغموض ، بالكيان غير المشروع للصهيونية في فلسطين المحتلة باعتباره طرفاً في المفاوضات . فالاعتراف بالكيان الصهيوني غير المشروع بصورة مباشرة أو غير مباشرة غير مقبول بأي صورة من قبل جمهورية ايران الاسلامية . هناك فقط حق واحد غير قابل للتصرف لا بد من ممارسته وهو حق الفلسطينيين . ونعتقد أن علم فلسطين يجب أن يرفرف على جميع الأراضي المحتلة .

ولن يتحقق سلام دائم وعادل في فلسطين الا عن طريق الازالة التامة للمسئور السرطاني من فلسطين المسمى بالكيان الصهيوني . ونحن جميعاً نؤمن بذلك وسنصوت لذلك السبب .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : طلب المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية السماح له بالقاء كلمة . وطبقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ ( د - ٢٩ ) أعطيه الكلمة .

السيد تـسرزى (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

في بيانه امام المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، أعلن السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ما يلي :

” اننا على غوء هذه القواعد ، نرحب بجميع مبادرات السلام القائم على الاعتراف بحقوق شعبنا ، وعلى استعداد للتعاون مع جميع القوى ، وفي مقدمتها الامم المتحدة ومؤسساتها ، في اطار الشرعية الدولية وقراراتها المتعلقة بقضية فلسطين ، وفي هذا المجال ندعو الى عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة تشترك فيه القوتان الاعظم مع جميع الاطراف المعنية على اساس هذه القرارات الدولية الصادرة عن الامم المتحدة . ”

وقال السيد عرفات ايضا :

” ان شعب فلسطين ، كبقية شعوب العالم ، يرفض الحرب ، ولكنه يناضل من اجل العدل ، ويعشق السلام ، ويتطلع اليه ، ولكنه يدرك بأن السلام لا يمكن ان يتحقق في سلب حقوقه وانتطائه الوطني . ان شعبنا يحفل سجله بمقاومته المتواصلة عبر التاريخ لكل انواع الغزو والاحتلال لوطنه . ان شعبنا بهذا التراث الانساني العريق ، لا يقاتل من اجل القتال ، وانما يناضل من اجل السلام ، السلام القائم على العدل . ”

وقد استجاب المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين لذلك النداء الصادق الذى اطلقه الشعب الفلسطيني من اجل احلال السلم في المنطقة عن طريق ايجاد حل عادل لقضية فلسطين . لذلك رأى المؤتمر من الضرورى عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط ، على اساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ولقد أقرت الجمعية العامة لتوها ذلك الاعلان من كل اوجهه . ولهذا نشعر بتشجيع بالغ ان نرى ان مشروع القرار A/38/L.38 ، قد حظي بـ ١٢٤ صوتا مؤيدا ، ولم

تعارضه الا اربعة اصوات . ونحن الآن نشعر بمزيد من التشجيع ، كما اصبح اعتقادنا راسخا بأنه عن طريق الأمم المتحدة ، وعن طريقها فحسب ، يمكن ايجاد حل عادل يستمد مشروعيته من هذه الهيئة .

وبالطبع كانت هناك حالات قليلة بذلت فيها محاولات للتوصل الى اتفاقات ترمي في ظاهرها الى اقرار السلم ، لكنها في حقيقتها كانت ترمي الى تقويض امكانات تحقيق السلم . وعلى لوحة التصويت في هذه القاعة ، كان هناك عامل ثابت مستمر هو الضوء الاحمر امام اسمي الولايات المتحدة واسرائيل . ولكن بقدر ما يشكل ذلك الضوء الاحمر عاملا ثابتا في سياسة الولايات المتحدة ، فهو ايضا عامل ثابت في انكارها لوجود الشعب الفلسطيني ، وانكارها للحق الاساسي والجوهري لهذا الشعب في تقرير مصيره . وان تضع هذا الانكار في اعتبارها ، اصطنعت الولايات اتفاقات كامب ديفيد المشؤومة . ولقد ادلي هنا ببيان عن اتفاقات كامب ديفيد ، ولكن اين يرد في تلك الاتفاقات تأكيد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، او حتى الاشارة الى هذا الحق ؟ واين ترد في تلك الاتفاقات اشارة الى حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وفقا لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان ؟ ذلك الحق في العودة قد طمس وألغي ، كما ازيل الحق في تقرير المصير . لكننا لا نشعر بالدهشة لان سياسة حكومة الولايات المتحدة كانت دائما ثابتة في انكار ذلك الحق ، وبذل كل ما في وسعها لتقويضه .

ولقد استمعنا الى بعض المتكلمين في معرض تسليط التصويت . ونفهم ان بعضا منهم منشغل ويشعر بالقلق ، لكن المعك هنا هو السلم ، لا بضعة كلمات تلقى هنا او هناك . ان منظمة التحرير الفلسطينية قد اوضحت بجلاء في مؤتمر جنيف ، وعلى لسان رئيسها المنتخب ياسر عرفات ، اننا نؤيد السلم ، لكننا لسنا مستعدين للتخلي عن وجودنا وعن حقوقنا .

وبالطبع قد يقال ان بعض الشروط المشددة قد ربطت بذلك السلم . لكن تلك الشروط ليست مشددة بالقدر الذي يتصوره البعض . ونعتقد ان مسألة حق شعب في تقرير

مصيره لا تشكل اساسا متشددا ، لكنها اساس جوهري ؛ والا ، فما الذى يمكن ان يعطى لشعب بعد ان ينكر عليه حقه في تقرير مصيره ؟  
ولقد بذلت الامم المتحدة جهودا كثيرة فاشلة من اجل تحقيق السلم ، وكانت محاولتها الاولى عندما اوفدت الكونت فولك برنادوت اول مبعوث للسلم . لكن ذلك الرجل لم تحبط جهوده فحسب ، بل قتل ، ومن قتله ؟ انه نفس الشخص الذى اعتلى المنصة منذ بضعة ايام متكررا في زى رئيس وزراء دولة اسرائيل . ان الجهود الفاشلة قد تؤدى الى الاحباط ، لكن الشعب الفلسطينى لن ييأس ، لاننا سنواصل كفاحنا حتى نحصل على جميع حقوقنا .

ولقد تكلم آخرون ايضا معربين عن انهم يتشككون في الجدوى العملية لعقد مؤتمر دولي او عن انه في غير اوانه عقد مؤتمر للسلم ، وانه ليس هناك أمل كبير في نجاح تلك المبادرة . وذلك يعد بمثابة اصدار حكم مسبق على المسألة . ومنذ عام ١٩٤٧ لم يحل السلم فى المنطقة . الا يجدر بنا ان نأخذ ان نفكر لمدى لحظة ، ونقبل التحدى ؟ وانا هنا اسميه تحديا للسلم ، لا تحدى اى شىء آخر لم لا نقبل هذا التحدى ، ونحمل اطراف النزاع العربى الاسرائيلى على الجلوس سويا ، ومناقشة المستقبل؟ وبطبيعة الحال ليس من قبيل التجديد ان نقترح ضرورة ان تكون الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى طرفين في تلك المفاوضات ، والا تمعد تلك المفاوضات الا في اطار الامم المتحدة . فهذه مؤسسة توفىز الأمل في تحقيق السلم للمجتمع الدولى .

وقد اشار آخرون الى القرار المشؤوم ٢٤٢ (١٩٦٧) . اين في هذا القرار ترد اى اشارة الى حق الشعب الفلسطينى في تقرير المصير ؟ اين نجد في ذلك القرار اى نهج بناء ؟ ونساءل ، ولكن امانا في اجابتنا : هل نفذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ؟ ان سياسة التوسع والضم ، وانشاء كل تلك المستوطنات ، وتمويل الولايات المتحدة ، ومئات الملايين من الدولارات التى تتدفق على اسرائيل لمساعدتها في بناء المزيد والمزيد من المستوطنات،

واتفاقية الاسلحة ، والتحالف العسكرى الجديد بين الولايات المتحدة واسرائيل - الا يقوم كل ذلك دليلا على انه لا الولايات المتحدة ولا اسرائيل تكنان اى احترام للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ولا للجهود الرامية الى تحقيق السلم في المنطقة ؟



وكما نذكر ، فان الأموال المخصصة للنهوض بالسألة وجعل العالم يفهم جوهر قضية فلسطين ومصير ما يناهز ٥ ملايين فلسطيني ، لا تتعدى بضعة ملايين قليلة - ٥ أو ٦ أو ١٠ ملايين من الدولارات . أو ليس أولئك الذين يتذمرون بشأن انفاق أموال دافعي الضرائب، هم نفس من يتلقون - وأشير هنا الى ممثل اسرائيل - ١٧٢ بليوناً من الدولارات في شكل منح وأسلحة لجلب الحرب والدمار والخراب الى المنطقة ؟ وهي أموال لا تمنح مرة واحدة فقط ؛ وإنما تتكرر من وقت لآخر .

اننا نأمل أن يبدأ الأمين العام فوراً في اجراء اتصالات بغية تحويل أحكام مشروع القرار A/38/L.38 الى واقع . ونأمل انه بحلول الصيف القادم - أى بعد آذار/مارس - ستعقد الأمم المتحدة مؤتمر السلم ، الذي سيحظى بترحيب جميع الفلسطينيين في العالم أجمع .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٣٥